اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا

سلسلة دراسات عن المرأة العربية في التنمية
(١٦)

دور المرأة في القطاع الهامشي

(دراسة ميدانية عن لبنان)

الأمم المتحدة

E/ESCWA/SD/89/2

89-0982

كلفت اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا الدكتور عمر حلبلب، عميد كلية الحقـــوق والعلوم السياسية والاداريـــــة. الجامعة اللبنانية - فرع البقاع ، زحلة، باعـــداد هذه الدراسة. والاراء الواردة في هذا التقرير تعبر عن الرأى الشخصي للكاتـــب ولاتعبر بالضرورة عن آراء اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا.

1982

المحتويات

الصفحة

مقدمة ١

الباب الاول
بحث نظري لاشكالية دور المرأة في القطاع الهامشي ٣

الفصل
الأول: في تحديد مفهوم القطاع الهامشي ٤

ألف- القطاع الهامشي والقطاع التقليدي والقطاع الحديث ٤
باء- القطاع الهامشي والقطاع غيرالمنظم والقطاع المنظم ٥
جيم- القطاع الهامشي والقطاع الرسمي والرئيسي ٦
دال- القطاع الهامشي والعمل المؤقت والانتاج لغير السوق
والعمل غير المعلن ٧

الثاني: ملامح القطاع الهامشي وسمات العاملين فيه..... ١٠

الثالث: المرأة وموقعها «الطبيعي» في القطاع الهامشي ١٢

ألف- العوامل الايديولوجية والدينية والاجتماعية التي تؤثر
في تحديد موقع المرأة ودورها الانتاجي..... ١٣
باء- المرأة ذلك الجندي المجهول..... ١٥
جيم- العوامل الموضوعية التي تساهم في تحديد موقع المرأة
في العمل ١٦

الرابع: الصعوبات الخاصة بقياس عمل المرأة في القطاع الهامشي..... ١٧

الخامس: وسائل قياس عمل المرأة في القطاع الهامشي ٢١

المحتويات (تابع)

الفصل	الصفحة
السادس: المصطلح المعتمد والوسيلة المعتمدة، والصعوبات والثغرات ..	٢٥
ألف- القطاع الهامشي المنظور	٢٥
بـاء- القطاع الهامشي غير المنظور	٢٦
جيم- العمل التجوالي	٢٧
دال- الخدمة المنزلية	٢٧
السابع: الخطوط العامة لأوجه المساعدة المتاحة للقطاع الهامشي	٢٨
ألف- النواحي التأهيلية	٢٩
بـاء- النواحي التقنية	٢٩
جيم- النواحي التسويقية	٣٠
دال- النواحي التشريعية	٣٠
الباب الثاني	
دراسة ميدانية حول وضعية المرأة في العمل الهامشي	٣٢
المقدمة	٣٣
ألف- الخطوات المنهجية المتبعة في تنفيذ العمل الميداني	٣٣
باء- المعايير التي روعيت في اختيار العيِّنة	٣٣
الأول: السمات الاساسية لجميع افراد أسرة المرأة العاملة	٣٦
ألف- عدد افراد أسرة المرأة العاملة.....	٣٦
بـاء- توزيع افراد الأسرة حسب السن والجنس	٣٨
جيم- توزيع افراد الأسر المستجوبة حسب الحالة الزوجية....	٤٠
دال- توزيع افراد الأسر حسب المستوى العلمي	٤٠
هـاء- توزيع افراد الأسر حسب طبيعة النشاط اليومي.....	٤٠
واو- توزيع الأسر حسب فئات الدخل.....	٤٣

المحتويات (تابع)

الصفحة

الفصل الثاني: المرأة العاملة وطبيعة الاعمال الهامشية التي تقوم بها ٤٤

ألف- سمات المرأة العاملة ٤٤

(أ) السن والحالة الزواجية ٤٤

(ب) المستوى العلمي للمرأة العاملة ٤٨

(ج) كيفية توزيع النشاط اليومي ٤٨

(د) مسؤولية اعالة الأسرة ٤٩

باء- الاعمال الهامشية التي تقوم بها المرأة: طبيعتها ، ومكانها ودواعيها ٥٣

(أ) طبيعة العمل الهامشي ٥٣

(ب) مكان العمل ٥٤

(ج) دوام العمل ٥٤

(د) تاريخ البدء بممارسة العمل ٥٧

(هـ) الدخل السنوي من العمل ٥٧

(و) اهمية دخل المرأة العاملة في القطاع الهامشي بالنسبة للأسرة ٦٠

(ز) تسويق الانتاج ٦٣

الثالث: العوامل الموضوعية والدوافع التي تحكم العمل الهامشي والمشاكل والصعوبات التي تواجهها المرأة العاملة ٦٤

ألف- دوافع اختيار العمل الهامشي ٦٤

باء- موقف الأهل من عمل المرأة ٦٤

جيم- طبيعة العمل اليومي قبل البدء بممارسة العمل الهامشي. ٦٦

دال- الاستمرار في نفس العمل أو الانتقال الى عمل آخر ٦٦

المحتويات (تابع)

الفصل		الصفحة
	هاء- الصعوبات التي تواجه النساء العاملات في القطاع الهامشي	٦٧
	واو- الشروط الواجب توفرها للمحافظة على الجودة في العمل او للقيام به على أكمل وجه	٦٨
الرابع:	أثر الحرب على ممارسة العمل الهامشي والتدابير المتخذة لمواجهة الازمة الحالية	٧٠
	ألف- أثر الحرب اللبنانية على ممارسة المرأة لعملها الهامشي	٧٠
	باء- كيف تواجه المرأة الأزمة الاقتصادية الحالية	٧١
	الباب الثالث	
	أهمية العينة المستجوبة وحدودها وأوجه المساعدة الرئيسية لدعم القطاع الهامشـــي	٧٢
الأول:	أهمية العينة المستجوبة وحدودها	٧٣
الثاني:	الأوجه الرئيسية لمساعدة ودعم القطاع الهامشي، ولتحسين اوضاع النساء العاملات فيه	٧٥
	ألف- المساعدات المباشرة	٧٥
	باء- المساعدات غير المباشرة	٧٦
	استمارة بحث حول عمل المرأة الهامشي	٧٨
	المراجع	٨٦

المحتويات (تابع)

قائمة الجداول

الجدول		الصفحة
١-	توزيع الأسر العينة حسب عدد افرادها	٣٦
٢-	توزيع افراد الأسر المستجوبة حسب السن والجنس.....	٣٨
٣-	توزيع افراد الأسر المستجوبة حسب الحالة الزواجية.....	٤١
٤-	توزيع افراد الأسر المستجوبة حسب المستوى العلمي والجنس ...	٤١
٥-	توزيع افراد الأسر حسب طبيعة النشاط اليومي.....	٤١
٦-	توزيع العاملين حسب المهنة	٤٢
٧-	توزيع الأسر المستجوبة حسب عدد الافراد وفئات الدخل السنوي.	٤٣
٨-	دخل الأسرة عدا الدخل الذي يحصل عليه رب الأسرة في عمله..	٤٤
٩-	توزيع النساء العاملات حسب السن والحالة الزواجية	٤٥
١٠-	المستوى العلمي للمرأة العاملة	٤٩
١١-	توزيع النساء حسب طبيعة النشاط اليومي.....	٤٩
١٢-	توزيع النساء العاملات حسب عدد ساعات العمل اليومية.....	٥١
١٣-	توزيع أسر العينة حسب المسؤول او المسؤولين عن اعالة الأسرة	٥٢
١٤-	توزيع النساء العاملات حسب طبيعة العمل ومكانه.....	٥٥
١٥-	توزيع النساء العاملات حسب طبيعة العمل واستمراريته	٥٨
١٦-	توزيع النساء العاملات حسب طبيعة العمل وتاريخ البدء به	٥٩
١٧-	توزيع النساء العاملات حسب طبيعة العمل والدخل السنوي	٦١
١٨-	عدد ونسبة النساء العاملات حسب رب العمل	٦٢
١٩-	توزيع النساء العاملات حسب قيمة الدخل السنوي من العمل وكيفية تقاضيه	٦٢

المحتويات (تابع)

الجدول		الصفحة
٢٠-	توزيع النساء العاملات حسب اهمية الدخل وأوجه الانفاق	٦٢
٢١-	الجهة التي تقوم بتسويق الانتاج والأسواق المتاحة له	٦٣
٢٢-	توزيع النساء العاملات حسب الدوافع الاساسية لقيامهن بعمل معين	٦٥
٢٣-	موقف الأهل من عمل المرأة والجهة التي دفعتها لاختيار عمل معين	٦٥
٢٤-	توزيع النساء العاملات حسب طبيعة النشاط اليومي قبل البدء بممارسة العمل الهامشي الحالي.....	٦٦
٢٥-	توزيع النساء العاملات حسب رأيهن بشأن الصعوبات التي تواجههن في ممارسة عملهن الهامشي.....	٦٩
٢٦-	توزيع النساء العاملات حسب الشروط الواجب توفرها برأيهن للمحافظة على الجودة في العمل أو للقيام به على نحو أكمل	٦٩

قائمة الرسوم البيانية

الرسم		
١-	توزيع الأسر المستجوبة حسب عدد أفرادها.....	٣٧
٢-	هرم أعمار أفراد أسرة المرأة العاملة.....	٣٩
٣-	توزيع النساء العاملات حسب السن.....	٤٦
٤-	توزيع النساء العاملات حسب الحالة الزواجية.....	٤٧
٥-	توزيع النساء العاملات حسب المستوى العلمي.....	٥٠
٦-	توزيع النساء حسب طبيعة العمل الهامشي	٥٦

مقدمة

ان التركيز على دور المرأة في القطاع الهامشي يعود الى تقاطع عدة اهتمامات يلتقي في إطارها الباحث الاجتماعي والباحث الاقتصادى والاحصائي والعامل في الحقل التنموى في البلدان النامية والمهتم مباشرة بشؤون المرأة. وهذه الزوايا المختلفة التي تطل على الموضوع تساهم في تسليط الاضواء على مختلف ابعاده. وفيما تكثر التعليلات وتتشعب، تزيد المعطيات التي توضح إمكانية العمل التنموى من قبل المؤسسات الدولية والحكومية والخاصة على السواء.

والاهتمام بالقطاع الهامشي أصلا ليس جديدا بالنسبة للمنظمات الدولية وان كان جديدا بالنسبة للبنان. فالقطاع الهامشي الذي يقوم بتشغيل قطاعات كبيرة من الفئات العاملة في البلدان الصناعية يشغل اكثر من نصف القوى العاملة في البلدان النامية، وسنرى في وقت لاحق ان مميزات هذا القطاع وسمات الذين يعملون فيه تضع مسألة دعمه ماديا وتدريبيا وتشريعيا في موقع متقدم في سلم أولويات اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا.

وعمل المرأة بالذات في القطاع الهامشي يندرج في سلسلة الدراسات التي تقوم بها المنظمات الدولية منذ السبعينات تحت شعار عقد الأمم المتحدة للمرأة من اجل التعرف بشكل أوسع على مشاكل المرأة والمساهمة في تحسين اوضاعها. واذ يتبين - لاسباب سنعود الى ذكرها مطولا في معرض بحثنا - ان النساء يشكلن اوسع فئة من فئات العاملين في القطاع الهامشي، خاصة في البلدان النامية، فان دوافع الاهتمام بهذا الموضوع تزيد بدون شك.

اما اهمية دراسة من هذا النوع في لبنان ، فتعود لسببين هما:

- ان لبنان بدأ يشهد منذ الستينات تحولات اقتصادية اجتماعية وديمغرافية دفعت به الى الاختلال ومن ثم الى الانهيار؛

- ان حرب الـ ١٣ عاما في لبنان، وخاصة الازمة الاقتصادية الحادة التي ألمّت به منذ ثلاث سنوات، جعلت مسألة مساعدة المجتمع اللبناني على النهوض والتنمية مسألة ضرورية، لا بل ملحّة.

من جهة أخرى ، ونظراً لعدم وضوح تعبير «القطاع الهامشي» والاستعمال المتنوع له في الدراسات الدولية والاقليمية السابقة ، نرى ان هناك ضرورة لتحديده تحديدا واضحا بعد تبيان اوجه الشبه وكذلك الاختلاف بينه وبين تعابير مماثلة اخرى يروج استعمالها ، مثل «القطاع الرسمي» او «القطاع الرئيسي» و«القطاع التقليدي» ، و «القطاع الحديث» ، و «القطاع المنظم » ، و «القطاع غير المنظم»، و «العمل المؤقت» ، و «الانتاج لغير السوق» وما الى ذلك.

ومن ثم سنتوقف عند مجمل الاسباب التي تجعل النساء أوسع الفئات العاملة في هذا القطاع ، خاصة في البلدان النامية.

وبعد تحديد المصطلح لا بد من التوقف عند وسائل قياسه وصعوبات ومحاسن كل وسيلة، ومن ثم، التوصل الى اعتماد طريقة نعتبرها الافضل نسبيا مع التنويه بمصاعبها وثغراتها. واخيرا سنستعرض بايجاز مجالات الافادة من هذا النوع من الدراسات من اجل تسريع عملية التنمية في مجتمعات المنطقة ومن اجل تحسين اوضاع الناس الحياتية بشكل عام.

الباب الأول

بحث نظري في اشكالية دور المرأة في القطاع الهامشي

الفصل الأول

في تحديد مفهوم القطاع الهامشي

اكتسب تعبير «القطاع الهامشي» عدة معانٍ متقاربة ولكنها في نفس الوقت متمايزة. ومشكلة تعريف هذا القطاع حدّت كثيراً من نمو احصاءات القطاع الهامشي على الصعيدين الاقليمي والدولي. واذ نلاحظ تكاثر الدراسات الاحصائية نسبيا في العقدين الأخيرين، نلمس ايضا ان هذه الدراسات مازالت قائمة على أسس خاصة وأنها لم تُستوعب بعد في برامج الاحصاءات الوطنية. والجدير بالذكر ان الدراسات التي أجريت حتى الآن عن هذا القطاع لم تكن موحدة التوجيه. ففي البلدان الصناعية ، يجري التركيز على الطابع غير القانوني لنشاطات القطاع الهامشي ونتائجه السلبية العديدة مثل التهرب من ضريبة الدخل ومن المساهمة في رسوم الضمان الاجتماعي، واستغلال العمال، والمنافسة غير العادلة، والتشجيع على الهجرة غير القانونية، وعدم احترام القانون وما الى ذلك.

اما في البلدان النامية، فيجرى التركيز على خلق فرص عمل لفئات واسعة من الفقراء وبالتالي تامين دخل لها. وكون القطاع الهامشي قطاع لا يخضع عمليا لترخيص من السلطات او لمراقبتها، او لقوانين ادارية ومالية ووظيفية، يجعل منه قطاعاً يسهل دخوله بالنسبة لذوي الحاجة للعمل والذين لا يستوفون الشروط العلمية والتقنية والقانونية للقيام بعمل نظامي في القطاع الرسمي او إنه لا مكان لهم في القطاع الاخير.

ألف- القطاع الهامشي والقطاع التقليدي والقطاع الحديث

يقارن نظام المحاسبة الوطنية القطاع التقليدي مع القطاع الحديث للتمييز بين النمط الحديث والنمط التقليدي في الزراعة والصناعة والبناء والتجارة والنقل والمواصلات. فهناك فروقات في الموارد، وفي التسهيلات ، وفي التقنية المستعملة ، وفي طريقة التنظيم وادارة الانتاج، وبالتالي فان كافة عمليات الانتاج التي تجرى في المنزل تصنف ضمن القطاع التقليدي. كما ان استعمال تجهيزات بسيطة (قوة حصانين وما دون) وقلة الرأسمال والتركيز على قوة العمل تعتبر مؤشرات لهذا القطاع. ومن مؤشرات هذا القطاع ايضاً أنه منغلق نسبيا في وجه الرأسمالية الغربية في حين ان القطاع الحديث منفتح على الاستثمارات الخارجية والتكنولوجيا المستوردة والمكننة.

وتجدر الاشارة هنا الى ان المؤشرات الثلاثة: الحجم ، والتنظيم، والتقنية ، هي مؤشرات مشتركة بين القطاعين الهامشي والتقليدي. لكن القطاع التقليدي ينطبق على البلدان النامية فقط بينما يشمل القطاع الهامشي البلدان النامية والبلدان الصناعية في نفس الوقت.

وحتى في البلدان النامية ، هناك تمايز بين المفهومين: فالقطاع التقليدي ينطوي على نشاطات اقتصادية تتوارث من جيل الى جيل دون أي تغيير يذكر في نمط الانتاج، بينما نرى ان عددا من النشاطات الاقتصادية في القطاع الهامشي هي نشاطات جديدة ناتجة عن التمدن.

والمفهومان يشملان مبدئيا النشاطات الزراعية وغير الزراعية ولكن القطاع التقليدي يركز على الزراعة بينما يركز القطاع الهامشي على غير الزراعة.

وفي النهاية، يختلف القطاع الهامشي عن القطاع التقليدي من حيث انه لا يأخذ موقع القطاع التقليدي مقابل - وعلى نقيض - القطاع الحديث ، بل يقترب منه ويرافقه ويأخذ بعض سماته ويتمايز عنه في نفس الوقت.

وقد درجت العادة على استعمال تعبيري «القطاع التقليدي» و «القطاع الحديث» في السبعينات الى ان جاء اقتراح جون كيث هارت سنة ١٩٧١ الذي يقضي باستبدال هذا التمييز بين القطاعين بتمييز آخر هو «القطاع المنظم» «والقطاع غير المنظم».

باء- <u>القطاع الهامشي والقطاع غير المنظم والقطاع المنظم</u>

من خصائص القطاع غير المنظم سهولة الدخول اليه وقابلية عماله على الحركة وطابعه العائلي وميله الى استخدام المواد المحلية وصغر حجم المعاملات ، وسيطرة عنصر الطاقة البشرية وانخفاض الأجور عن الحد الأدنى الرسمي ورداءة ظروف العمل وغياب أي تنظيم نقابي وأية حماية تتخذ صفة تشريعات وقوانين.

في المقابل يتسم القطاع المنظم بصعوبة الدخول اليه وبكثافة رأس المال واعتماده على المعدات والمكائن الحديثة المستوردة وافادته من الحماية التشريعية اللازمة وبارتفاع المستويات التعليمية والتدريبية للعمال المنضوين تحت لوائه. وهو يعتمد على التخصص وتقسيم العمل والتدرج في السلم الوظيفي وفي سلّم الاجور.

ومن خلال هذه الخصائص يظهر القطاع غير المنظم كمجموعة من الانشطة التي تتم عادة خارج نطاق التشريعات ومراقبة الدولة. وهو يجمع بين اعمال انتاجية واخرى تعتبر هامشية لانها طفيلية او غير قانونية وغير اخلاقية. ويشمل القطاع غير المنظم العاملين لحسابهم والعاملين في اطار الأسرة او لدى الغير بدون أجر (العاملين لحسابهم باستثناء المهن الحرة مثل المحامين والاطباء) كذلك العاملين بأجر لدى المنشآت الصغيرة والذين لا تحميهم التشريعات السارية وخاصة ما يتعلق بالحد الأدنى للأجور، فضلا عن العاملين في الخدمات المنزلية.

وقد ميزت بعض الدراسات بين «القطاع غير المنظم» و «القطاع الهامشي» معتبرة ان الاول يغطّي مجمل النشاطات غير المنظمة وان كانت نشاطات انتاجية ومفيدة للاقتصاد الوطني، بينما يشمل الثاني النشاطات الطفيلية غير الانتاجية فقط والتي تشكل عبئا على الاقتصاد الوطني. وبالتالي فإن القطاع الهامشي يحمل معنىً سلبيا ويشكل خطرا على الاقتصاد ويتوجب الحد من توسعه.

ان هذين المصطلحين غير دقيقين، فالأول غير واضح اذ يشمل فئات عاملة متمايزة جدا من حيث شروط عملها ودخولها. اما المصطلح الثاني فقد جاء ضيقا ومجازيا يحمل في طياته حكماً مسبقاً على القطاع الهامشي بالسلبية وبضعف جدواه الاقتصادية. وبالتالي فان الحكم على الاول بأنه ايجابي مع التنويه بوجوب مساعدته وتنميته، وعلى الثاني بأنه سلبي، مع التنويه بوجوب محاربته، قد اصبح بدون فائدة.

وقد استعمل مفهوم القطاع الهامشي في الدراسات الاقتصادية بمعنى واسع بحيث شمل في نفس الوقت نشاطات اقتصادية انتاجية مفيدة واخرى طفيلية وبالتالي اصبح اوفى من التعبير الاول. لان القطاع غير المنظم يلمّح الى كونه في مرحلة انتقالية لم تنتظم فيها البنى الاقتصادية الاجتماعية مع السوق وهي سائرة باتجاه الحداثة بينما يلمِّح القطاع الهامشي الى امكانية تعايش هذا القطاع مع القطاع المنظم والقانوني والرئيسي . لا بل ان نموّه يدل على ثغرات الاول ومحدوديته.

جيم- <u>القطاع الهامشي والقطاع الرسمي والقطاع الرئيسي</u>

يمكننا ان نستخلص بشكل اولي من مجمل ١٨ دراسة اجريت عن القطاع الهامشي على امتداد القارات الثلاث، ان المقياس المعتمد لتعريفه يجب ان ينطلق من خصائص سلبية تميزه عن القطاع الرئيسي او الرسمي. فهو يتميز بقلة اليد

العاملة في المنشاة، وتدني مستوى التدريب والتأهيل لهذه القوى العاملة، وقلة رأس المال، والغياب الكلي او الجزئي للتنظيم الاداري وللمحاسبة عن طريق مسك الدفاتر، والبقاء خارج التنظيم القانوني. كما يتميز عن القطاع الرئيسي او الرسمي بتدني مستوى الأجور وغياب الخدمات الاقتصادية والاجتماعية من ضمان صحي واجتماعي وعطلة مدفوعة وتنظيم نقابي قطاعي.

وقد ميزّت دراسة أنجزت في الارجنتين سنة ١٩٧٦ بين القطاع الهامشي بالمعنى الدقيق وبين القطاع شبه الهامشي. واعتبرت ان القطاع شبه الهامشي يتميز بكونه يشغل من عامل الى خمسة عمال، مع القليل من المهارة وبعض الرأسمال ويعود ببعض المداخيل للعاملين فيه. ويشمل هذا القطاع المهن الحرة.

لكن الدراسات التي أجريت عن القطاع الهامشي في عدة دول عربية في الثمانينات حصرت هذا القطاع بمعناه الضيق واستبعدت كلياً عنه المهن الحرة.

ولعل الدراسة التي أجريت في المكسيك سنة ١٩٧٦ كانت الاوضح في تحديد ملامح هذا القطاع، حيث اعتبرت انه يشمل كافة العاملين بدون أجر في خدمة عوائلهم، والعاملين لحسابهم، والعاملين لحساب الغير ولكن في منشآت صغيرة. وهؤلاء يكون مرتبهم دون الحد الأدنى الرسمي للأجور وهم لا يستفيدون من الخدمات الصحية ومن العطلات المدفوعة والتأمينات والخدمات الاجتماعية او المنزلية، كما أنهم لا ينتسبون الى نقابة او اتحاد فضلاً عن أن عقودهم غير ثابتة ونهائية. اما بالنسبة للعاملين لحسابهم، فيكون مدخولهم اقل من الحد الادنى الرسمي للأجور وهم لا يستفيدون من التأمين الصحي او الضمان الاجتماعي او التأمين على الحياة ولا ينتسبون الى اتحاد او نقابة. وهم يعملون بدون رخصة او اجازة عمل ولا يستعملون الاعتمادات المصرفية.

دال- <u>القطاع الهامشي والعمل المؤقت والانتاج لغير السوق والعمل غير المعلن</u>

من اجل توضيح مفهوم القطاع الهامشي يقتضي تمييزه ايضا عن التشغيل المؤقت والانتاج لغير السوق والعمل غير المعلن وهي فئات من العمالة تشبه القطاع المذكور لكنها تختلف عنه أيضا.

١- ان التشغيل المؤقت لا يرتبط بالقطاع الهامشي حصراً وان كانت صفة المؤقت او غير الثابت هي من صفات هذا القطاع. فبامكان منشآت كبيرة في

القطاع الرئيسي ان تشغل يداً عاملة بشكل مؤقت - وفي هذه الحالة قد يستفيد العاملون من بعض التعويضات او الضمانات - وإن تكن هذه المنشآت تعتمد على تقنيات حديثة وعلى اعتمادات مصرفية وتخضع بحد ذاتها للقوانين والتشريعات العامة. ولا يغيب عن بالنا ان بعض المنشآت المرتبطة بالقطاع الرئيسي قد تلجأ الى تشغيل يد عاملة غير مرخص لها بشكل غير قانوني مثل اليد العاملة النازحة او المهاجرة بشكل غير قانوني والتي لا يمكنها ان تنخرط في عمل قانوني منظم وثابت، وبالتالي فإن تشغيلها اقل كلفة بالنسبة لهذه المنشآت.

٢- ويجب ان نميّز كذلك بين العمل في القطاع الهامشي وبين الانتاج لغير السوق، لان الانتاج لغير السوق لا يمكن حصره، ثم ان اخذه بعين الاعتبار يضفي الغموض على مفهوم القطاع الهامشي نفسه. فالانتاج للاستهلاك الذاتي يتعدد ويتنوع من بيئة الى اخرى ومن حقبة الى اخرى (بين الريف والمدينة وبين المواسم وبين الطبقات الاجتماعية).

وحسب حدود الانتاج لنظام المحاسبة الوطنية تشمل النشاطات الاقتصادية تشمل كل انواع الانتاج للسوق ولغير السوق. والانتاج لغير السوق يشمل زراعة وانتاج وتنمية المنتجات للاستهلاك الذاتي. وهناك نوعان من الانتاج لغير السوق:

- انتاج اولي : الزراعة وتربية المواشي والدواجن وما يتفرع من ذلك؛

- انتاج غير اولي : الصناعة ، والبناء ، والتجارة ، والنقل والاتصالات وكافة الخدمات.

لكن هذه الاعمال تفتقر الى ميزتين هما: (١) أنها غير قانونية او غير معلنة؛ (٢) تخلق فرصا للعمل والتشغيل.

كما ان هناك اعمالاً يقوم بها المرء طوعاً في البيئة الاجتماعية التي يعيش فيها ولكنها لا تدخل مباشرة في السوق لذلك لا يجوز اعتبارها جزءاً من العمل الهامشي. وبالتالي يجب ان تلغى من القطاع الهامشي سائر النشاطات غير الاقتصادية لان القطاع الهامشي مبني على اساس الوحدات المنتجة اقتصادياً.

والوحدات لا تعني بالضرورة وجود اكثر من شخص فيها، ولكن هذا الشخص هو من المنتجين اقتصاديا في السوق ومن أجل السوق. وهنا تكمن صعوبة حصر العاملين لغير السوق لأن بعض العاملين للسوق يعملون في نفس الوقت للاستهلاك الذاتي.

٣- واخيراً يجب ان نميز بين العمل الهامشي وبين العمل غير المعلن لأن هناك اعمالا غير معلن عنها لاسباب مختلفة ولكنها لا تتمتع بصفات العمل الهامشي: مثلا التهرب من الضرائب من قبل بعض المنشآت، وان كانت تنطبق عليها مواصفات القطاع الرئيسي، والتهرب من الضرائب ومن القوانين من قبل يد عاملة اقامتها غير نظامية او غير قانونية. والتشغيل غير القانوني ليس بالضرورة جزءاً من القطاع الهامشي، وفي المقابل ليس كل عمل يجري في حدود القطاع الهامشي عمل غير قانوني ، بمعنى انه غير مشروع. فماسح الأحذية في السوق يعمل في القطاع الهامشي، وكذلك الخادم في المنزل، لكن عملهما لا يعتبر عملاً غير مشروع، وان كان هامشياً بالنسبة للسوق الاقتصادية. وهناك اعمال غير مشروعة في القطاع الهامشي مثل زراعة وتسويق المخدرات ، والبغاء وما الى ذلك.

الفصل الثاني

ملامح القطاع الهامشي وسمات العاملين فيه

يمكننا اذن التركيز على عدد من «اللاءات» التي تفرّق بين القطاع الهامشي والقطاع الرسمي وهي: لا تاهيل، ولا تقنية رفيعة، ولا ضمان، ولا عقد ثابت، ولا اعتمادات مصرفية، ولا قانونية، ولا رأس مال كبير. وفيما يلي عرض سريع لهذه الفروقات:

- العمل في القطاع الهامشي لا يستوجب تاهيلاً مهنياً مدرسياً اكاديميا، بل البدء بالعمل فقط. وتظهر عادة المهارات من خلال العمل نفسه وكنتيجة له.

- لا يشترط وجود كفاءات تقنية محددة قبل البدء بالعمل الذي يعتمد بطبيعته على تقنيات بسيطة ويشغل يداً عاملة غير مؤهلة.

- لا يعتمد القطاع الهامشي على الانتساب الى مؤسسات الضمان الصحي والاجتماعي، خاصة وانه قطاع يعمل على هامش القانون، اى بدون رخصة، وخارج نطاق التشريعات السارية وعماله لا يستفيدون من أي تنظيم نقابي مهني او قطاعي.

- يستخدم هذا القطاع اعتمادات مصرفية بل يستعمل رأس مال قليل متوافق مع تقنيات بسيطة ويد عاملة غير مؤهلة وكل هذه الامور تجعل العمل قليل الكلفة.

ويشمل القطاع الهامشي، كما سبق وذكرنا، اعمالا بطبيعتها غير قانونية او غيرمشروعة من الناحية الاجتماعية او الاخلاقية او الدينية، لكنها اعمال ذات مردود اقتصادى وتدخل في السوق. وهناك نوعان من الاعمال غير القانونية:

- الأعمال التي لا تعتمد على الاصول المرعية وذلك للهرب من الروتين الاداري او الكلفة او الضرائب فيما بعد، او عدم معرفة الأصول المرعية أو عدم احترامها؛

- الأعمال غير المشروعة او غير القانونية.

ومن سمات العاملين بهذا القطاع انهم يفتقرون للمؤهلات وهم اصحاب مستوى علمي متدنٍ في الاصل ولا خيار لهم بين عمل في القطاع الرسمي او الرئيسي وآخر في القطاع الهامشي. وهم يعملون بشكل غير ثابت وغير نظامي ولا يستفيدون من حماية القانون والتشريعات ومن الخدمات الاجتماعية والصحية أو من أية خدمات وظيفية من الناحية المالية أو المعنوية.

أما اصحاب العمل في القطاع الهامشي فهم العاملون لحسابهم، بمفردهم او بمساعدة عامل او اكثر (حتى خمسة عمال)، بأجر او بدون أجر، في اطار الأسرة. وبعض هؤلاء يكون قد ورث المهنة او الحرفة عن والده. وشروط العمل تكون عادة غير دقيقة وكذلك ظروفه، اى عدد الساعات ، والصفة الدائمة او المؤقتة، والتعويضات والضمانات. كما تفتقر ظروف العمل الى الشروط الصحية والسلامة المهنية والنقابات والجمعيات. وهذه السمات طبيعية بالنسبة للعمل الهامشي حيث انها الوجه الآخر السلبي للعمل السهل والبسيط الذي يتميز به القطاع الهامشي.

الفصل الثالث

المرأة وموقعها «الطبيعي» في القطاع الهامشي

ان الملامح التي ذكرناها تجعل من القطاع الهامشي قطاعا واسعا في البلدان النامية وان وجد ايضا في البلدان الصناعية المتطورة. وسمات العاملين فيه، التي سبق أن ذكرناها، تجعل بعض الفئات الاجتماعية مرشحاً رئيسياً للعمل في هذا القطاع. وهذه الفئات هي بصورة أساسية النساء، والعمال غير المؤهلين واليد العاملة التي لا تجد عملاً في القطاع الرئيسي او الرسمي، اى العاطلين عن العمل والاولاد القاصرين.

ومن المعلوم ان البلدان النامية غالباً ما تشهد اختلالاً في توازن النمو بين المركز والاطراف، بين المدينة والارياف، وبصورة خاصة بين العاصمة والمدن الرئيسية من جهة وبين المناطق النائية من جهة اخرى. وبسبب فقدان او ضعف البنى التحتية الاقتصادية والاجتماعية والتربوية والخدمية في المناطق الريفية النائية خاصة، تشهد هذه البلدان حركة نزوح كثيفة من الارياف الى المدن ولاسيما العاصمة. والنزوح من الريف الى المدينة يخلق بدوره اختلالاً في سوق العمل. ويعجز القطاع الاقتصادي الرسمي او الرئيسي عن امتصاص واستيعاب تدفق اليد العاملة فيرتد قسم منها بحكم الضرورة الى القطاع الهامشي.

ومع ذلك، لا يجوز حصر القطاع الهامشي في النشاطات الاقتصادية الهامشية في المدن ، لأن هناك نشاطات هامشية عديدة ومتنوعة في الارياف ايضا، وبعضها مرتبط بنزوح رب العائلة وحده الى المدينة.

بيد ان النزوح ليس العامل الوحيد المؤثر على تضخم اليد العاملة المتجهة نحو القطاع الهامشي بل انه يترافق مع تدني المستوى العلمي او مع الامية في بعض الاحيان، فقدان المؤهلات والكفاءات التقنية بين هذه الفئات، مع العلم انها تكون عادة أشد حاجة الى العمل بسبب سوء ظروفها المعيشية. والملفت للنظر اننا نصادف في هذه الاوساط نسبة مرتفعة من الولادات التي تشكل اعباء اضافية تزيد من الحاجة الى العمل، حتى في إطار شروط صعبة ودخول متدنية.

وفي هذا الاطار، ليس من الصدفة ان تكون النساء في مقدمة الذين يقصدون هذا القطاع ، لأنهن يخضعن لعدة عوامل سلبية تحد من الفرص المتاحة لهن للعمل النظامي والثابت في القطاع الرسمي، مقارنة بالرجال. فما هي أهم هذه العوامل؟

الف- العوامل الايديولوجية والدينية والاجتماعية التي تؤثر في تحديد موقع المرأة ودورها الانتاجي

١- التقسيم التقليدي للعمل: اذ تقوم النساء عادة بالاعمال المنزلية بينما يقصد الرجال العمل خارج المنزل للحصول على مدخول. والعمل الأساسي والأهم للنساء يتمثل، تقليديا، بالانجاب والعناية بالمنزل. ويدخل ضمن اطار هذا العمل:

- ادارة وتوزيع الميزانية العائلية؛
- شراء او انتاج السلع والخدمات للاستهلاك الأسري؛
- تحويل بعض السلع للاستهلاك.

وسنرى بعد قليل ان هذه المهمات المنزلية ستختلف من بيئة لأخرى (ريف/مدينة، فئات ميسورة/فئات فقيرة) وبين مستوى من النمو الاقتصادى وآخر (اقتصاد الاكتفاء الذاتي / اقتصاد السوق). ولكن يتبين ان من بين مهمات النساء ما يكون له قيمة اقتصادية ويكون بمثابة دخل للمنزل ، لكن العادات والتقاليد، خاصة في البلدان النامية، لا تأخذه في عين الاعتبار. وفي مطلق الاحوال لا يحسب هذا الدخل جزءاً من الانتاج القومي. والمهمات المنزلية تشكل اعباء كبيرة غالبا ما تأخذ الجزء الأكبر من اوقات النساء وبالتالي لا يكون لديهن الوقت للتفكير بنشاط ذي مردود اقتصادي او القيام بنشاط من هذا النوع.

٢- المستوى العلمي المتدني نسبيا لدى النساء: ويعود هذا العامل بدوره الى التقاليد التي ربطت، لقرون عديدة، النساء بالمنزل ومنعت او أخرت توجيههن النساء نحو التعليم، مما أدى الى انخفاض مستواهن العلمي عن مستوى الرجال في نفس البيئة.

٣- الافتقار الى المؤهلات والكفاءات العلمية والتقنية: هذا العامل ناتج عن العامل الاول، لاسيما وان المهمات التي تعطى تقليديا للمرأة لا تسمح بدفعها الى تأهيل نفسها والى اكتساب المهارات والكفاءات للعمل خارج المنزل. وبذلك تكون النساء - في معظمهن - من بين الفئات العاملة غير المؤهلة.

٤- آثار النزوح او الهجرة على النساء: تضطر النساء اللواتي يبقين في الريف، لدى نزوح الزوج الى المدينة ، الى القيام بعمل يعود بمردود اقتصادي لتغطية، ولو نسبة ضئيلة من نفقات المنزل. وحيث ان النساء غير مؤهلات للاضطلاع بعمل ثابت فأن استيعابهن في القطاع الهامشي أكثر واقعية. اما اللواتي ينزحن مع ازواجهن الى المدينة فإنهن يجدن ضرورة للحصول على عمل منتج ومدر للدخل لمساعدة الزوج في تحمّل اعباء العائلة. وبما ان اليد العاملة تكون كثيفة في المدن فإن النساء يستوعبن بسهولة اكبر في القطاع الهامشي.

٥- ضيق سوق العمل: في البلدان النامية يدفع بالنساء الى النشاط الهامشي لان فرص العمل أقل من الطلب عليه، كما أن الأولوية تعطى للرجل في هذا المجال.

٦- الثقافة السائدة: لا يمكن تجاهلها اذ إنها تؤكد على التقسيم التقليدي للعمل بين المرأة والرجل. وقد عكست بعض المفاهيم السائدة عقلية «المرأة - العائلة» أي التي تحتاج الى معيل، و«المرأة العضو الضعيف في المجتمع»، التي تحتاج الى من يتولى أمرها، وهو الرجل، سواء كان أباً او أخاً او عماً او خالاً او زوجاً. وتؤكد المفاهيم السائدة على التقسيم التقليدي للعمل. فالمرأة تحتل موقعا متأخرا بين الفئات التي يشغلها القطاع الرسمي او الرئيسي. ويسيطر الرجال على الفرص القليلة الموجودة، لأن المجتمع يعتبر أن الرجل هو العضو المنتج في المجتمع وهو الذي يحصل على دخل للعائلة.

٧- الانجاب وتربية الاولاد: وهي مهمات تأخذ من وقت المرأة الكثير وتبعدها عن الحياة العامة خارج المنزل. لكن هذه المهمات ستتطور مع تطور المجتمعات الحديثة، حتى الناسية منها، فالنساء يتزوجن في سن متأخرة نسبة الى سن الزواج التقليدي المبكر ، والتربية لم تعد مهمة نسوية محضة، ولا حتى أسرية، بل اصبحت في معظمها اجتماعية يتولى الجزء الأكبر منها المؤسسات التي ترعى الأولاد في سن مبكرة.

٨- لعل تداخل كافة هذه العوامل هو الاشد تأثيراً على موقع المرأة وهو الذي يضعها في عداد اليد العاملة الاقل فرصا، وبالتالي، الموجهة نحو العمل في القطاع الهامشي. وفي مطلق الاحوال، ومع وجود كافة هذه العوامل، نرى ان النساء

اللواتي ينتمين الى البيئات الأكثر فقراً وعوزاً هن أشد حاجة الى العمل وفي نفس الوقت أكثر تأثراً بالعوامل التي ذكرناها. ففي البيئة الفقيرة، تكون هناك حاجة اكبر الى مشاركة المرأة في العمل المنتج والمدر للدخل، وفي هذه البيئة بالذات تنخفض فرص المرأة في التعليم والتأهيل والتشغيل لأن الأولوية تبقى طبعا للرجال في الفرص المتاحة. فمثلا اذا كانت العائلة فقيرة وارادت ان تضحي لتعليم احد الاولاد سيكون هذا الولد فتى او شابا قبل ان تكون فتاة لان العقلية السائدة هي تلك القائلة بان رب المنزل هو الرجل والمسؤول هو ايضا الرجل والمعيل في النهاية هو ايضا وايضا الرجل. وتعليم الفتى يؤهله لتحمل المسؤوليات الاقتصادية فيما بعد، بينما تكون الفتاة، بطبيعة الحال في مأمن بين أب او أخ وزوج.

باء- <u>المرأة، ذلك الجندي المجهول</u>

ان العوامل التي أتينا على ذكرها، وان كانت تعطل او تقلل من الفرص المتاحة امام المرأة للمشاركة العادلة في الحياة العامة وفي الانتاج الاقتصادي، الا انها لا تمنع المرأة من أداء دور اقتصادي هام، اذ ان المرأة تساهم مساهمة قيّمة في الانتاج القومي، وان كان ذلك لا يدخل في نظام المحاسبة الوطنية. وفي البيئات الفقيرة بنوع خاص، نرى ان المرأة توسع بحكم الضرورة دائرة مهامها لتشمل اعمالاً غير الاعمال المنزلية التقليدية. فالمرأة التي تقوم باعمال الخياطة والرفو والتطريز لأهل بيتها والتي تقوم بتصنيع السلع الاستهلاكية بدلاً من شرائها من السوق، وتلك التي تزرع وتحصد وترعى الماشية الى جانب الرجل، او بدلا منه، اذا كان غائبا او عاجزا عن القيام بهذه المهمات، تلك المرأة لا تنحصر مهامها بالتدبير المنزلي كما يعرّفه التقسيم التقليدي للعمل بين الرجل والمرأة.

كما ان هناك نشاطات اقتصادية عديدة تقوم بها النساء في منازلهن لحسابهن او لحساب الآخرين، او ضمن الأسرة تحت اشراف رب العائلة، وهي نشاطات ذات مردود اقتصادي. لكن المرأة لا تعطي نفسها دائما صفة «المرأة العاملة» بل تقتنع كما يقتنع من حولها ايضا بانها تلتزم بالمهام التقليدية للنساء وبمهامها المنزلية، خاصة وان العمل يتخذ غالبا طابع العمل خارج المنزل. أما العمل داخله عملا انتاجيا من الناحية الاقتصادية، ويعود بمردود عيني او رمزي، فانه غير محسوب. ويمكننا القول انه فيما تشكل النساء نسبة ٥٠ في المائة على الاقل من مجموع السكان في العالم، ما زال العالم الذي نعيش فيه عالم للرجال. وهذا المناخ - الذي تساهم المرأة

في تنميته وبقائه ايضا في كثير من الاحيان - يدفع الى اغفال المهام الفعلية التي تقوم بها النساء والى تجاهل امكاناتهن وبالتالي عدم تأمين فرص افضل لهن لتحسين اوضاعهن واوضاع أسرهن.

جيم- العوامل الموضوعية التي تساهم في تحديد موقع المرأة في العمل

ان ارتداد النساء الى قطاع التشغيل الهامشي بشكل رئيسي لم يكن ليشكل قاعدة عامة لو لم تظهر عوامل موضوعية تساعد على ذلك بل وتدفع في هذا الاتجاه. ومن هذه العوامل البطالة الناتجة عن اختلال التوازن بين العرض والطلب بالنسبة للعمل في البلدان النامية وفي البلدان الصناعية على حد سواء. ومنها ايضا لجوء اصحاب العمل الى اليد العاملة الرخيصة. ومنها، اخيرا، توافق العمل الهامشي مع نمط حياة المرأة التي لم تتمكن بعد - في اكثر الاحيان - من حسم موضوع اشتراكها في الحياة الاقتصادية العامة بسبب اعبائها المنزلية، لا سيما ان النساء اللواتي اتجهن نحو العمل النظامي الرسمي يرزحن في نفس الوقت تحت اعباء منزلية وتربوية تقليدية. والجدير بالذكر ان النساء اللواتي ينتمين الى بيئات متواضعة وفقيرة يتجهن اكثر من غيرهن نحو القطاع الهامشي بينما تتجه نساء البيئات الميسورة نحو الوظائف والنشاطات الاقتصادية الرسمية او الرئيسية ، عندما تقصدن العمل المنتج ذي المردود الاقتصادي.

الفصل الرابع

الصعوبات الخاصة بقياس عمل المرأة في القطاع الهامشي

تعود الصعوبات الخاصة بقياس عمل المرأة في القطاع الهامشي الى نوعين من الاسباب هما:

- صعوبة تحديد القطاع الهامشي بسبب تداخله مع قطاعات أخرى؛
- الغموض الذي يحيط بالمفهوم المتعلق بمجمل الأعمال التي تقوم بها المرأة بين عمل منزلي وعمل غير منزلي. وقد تحدثنا في الفقرات السابقة عن الصعوبات العائدة الى غموض مفهوم القطاع الهامشي نفسه. ويبقى ان نبحث في موضوع التمييز بين مختلف نشاطات او اعمال المرأة لمعرفة ما يمكن ان ندرجه تحت القطاع الهامشي وما هو تقليديا خارج نطاق الاعمال ذات المردود الاقتصادي.

ويعتبر التدبير المنزلي العادي اول عمل طبيعي للمرأة تقليديا، ولكنها عندما تقوم به فانها لا تدخل بعد في دائرة الانتاج الاقتصادي بمعناه الدقيق. ولكن هناك فروقات كبيرة في نوعية وعدد الاعمال التي تشملها فئة التدبير المنزلي بين بيئة وأخرى وبين مستوى وآخر من مستويات النمو الاقتصادي-الاجتماعي بين البلدان. وفيما تعتبر اعمال الغسيل والكوي والتنظيف والطبخ والعناية بالاولاد اعمال طبيعية تمارسها المرأة في المنزل في المجتمعات التي يسيطر عليها اقتصاد الاستهلاك او الاكتفاء الذاتي، نرى ان هذه الخدمات نفسها تشترى وتباع في السوق في المجتمعات التي يسيطر عليها اقتصاد السوق. فاذا بالمرأة تعمل في وظيفة في القطاع الرئيسي و الرسمي وتأتي بمدبرة منزل او بامرأة أخرى لتتولى مهام الطبخ أو التنظيف في منزلها، وترسل الثياب الى المكوى، وتأتي بمن يعتني بالاولاد ويرعاهم في غيابها، او انها ترسلهم الى دار الحضانة حيث هناك مؤسسات داخلة في السوق الاقتصادية تبيع خدمة هي العناية بالاولاد. وعليه، نرى ان العديد من الاعمال «الطبيعية» تقليديا للمرأة تتحول الى سلع تباع وتشترى في السوق.

وجدير بالذكر ان هذه الظاهرة التي اصبحت قاعدة عامة في البلدان الصناعية وتشمل اوسع الفئات الاجتماعية، موجودة ايضا في البلدان النامية حيث يترافق اقتصاد السوق في المدن الرئيسية مع اقتصاد الاكتفاء الذاتي في الارياف

والمناطق النائية. وحتى في المدن الرئيسية نلاحظ ان هذه الاعمال «الطبيعيـــة» تصبح سلعا متاحة في السوق، وبشكل خاص على مستوى الفئات الميسورة والغنيـــة، بينما تقل على مستوى الفئات الوسطى والفقيرة. وفي الفئات الأخيرة نلاحـــظ ان المرأة تقوم بكافة هذه الاعمال بشكل عفوى الى جانب بحثها، في الكثير مـــن الاحيان، عن عمل ذي مردود اقتصادي للمساهمة في تحمل الاعباء المنزلية. كما تقوم النساء من هذه الفئات بالاعمال المنزلية «الطبيعية» في السوق، أي ان يقمن ببيـــع خدماتهن للفئات الميسورة والغنية. فاذا بالمرأة الفقيرة تغسل وتكوى وتطبـــخ وتنظف منزلها وتعتني باولادها وتحاول ان تقوم بنفس هذه الاعمال لدى المـــرأة الميسورة. وهذه الاخيرة تتخلى عن التدبير المنزلي والعناية بالاطفال وتشتريهـــا كخدمات متوفرة في السوق وتتجه نحو العمل النظامي او الرسمي عندما تريـــد ذلك. وفي هذه الحال تزيد فرصها لنيل وظيفة او عمل في القطاع الرئيسي لانهـــا تتمتع عادة بمستوى علمي عالٍ نسبياً وبمستوى مقبول من التاهيل الفني وتكـــون متطلباتها اكبر ووعيها لحقوقها والشروط السليمة للعمل متقدما.

واذا تعمقنا بعض الشيء في هذه الظاهرة نجد ان التقسيم التدريجي والمتقدم للعمل في المجتمع الحديث قلّص الاعمال المنزلية الطبيعية للمرأة ووسّع دائـــرة اقتصاد السوق. وفيما تحولت النساء تدريجيا الى العمل النظامي والرسمي والثابـت خارج المنزل، ظهرت وظائف وسلع وخدمات جديدة في سوق العمل وسوق التبـادل الاقتصادي.

ومن جهة أخرى نجد ان تحرر المرأة من العمل المنزلي في البيئات الميسورة خلق فرصا للعمل بالنسبة لفئات واسعة من الناس غالبيتها من النساء اللواتـــي ينتمين الى بيئات فقيرة اذ عندما لا تكوي المرأة الميسورة الملابس بنفسها فانهـــا ترسلها الى المكوى وعندما لا تطبخ فإنها تستأجر طباخة عادة. وفي هذا السيـــاق لا بد من الاشارة الى ظاهرة مضحكة-مبكية وهي اتجاه بعض الرجال الى العمل خـــارج المنزل رسميا كطباخين لقاء أجر وتعويضات وضمانات وعطلات مدفوعة وتنظيـــم نقابي. ولكن، في نفس الوقت، يعتبر هؤلاء الطبخ داخل المنزل من اعمال المـــرأة «الطبيعية». وتذكر في هذا المجال طُرفة جاء بها احد الباحثين الاجتماعيين عندمـــا قال ان الرجل الذي يتزوج من خادمته او من مدبرة منزله يُفقد الاقتصاد الوطنـــي عنصراً من عناصر انتاجه ويُضعف بالتالي الانتاج القومي.

الى جانب مسألة تقلص الاعمال المنزلية «الطبيعية» للمرأة وتقدم اقتصـــاد السوق والرغبة في الارتقاء في السلم الاجتماعي، يجب ان نذكر بل وان نتوسع فـــي

بحث مسألة اتساع الاعمال المنزلية الطبيعية للمرأة في البيئات التقليدية ولا سيما البيئات الفقيرة والريفية. فالاعمال التي ذكرناها على انها الاعمال المنزلية «الطبيعية» ليست هي وحدها الأعمال الطبيعية في كافة البيئات.

فالخياطة والرفو والتطريز وتحضير جهاز العرائس والحياكة (من صوف وقطن وحرير) هي من الاعمال الطبيعية ايضا للمرأة في البيئة التقليدية. وتفتخر وتتنافس النساء بهذه الأعمال وبجودتها (عرض الجهاز). وهذه الاعمال تأتي بانتاج معين يساهم في ميزانية العائلة ويوفر عليها شراء الكثير من السلع الجاهزة من السوق. والواقع، ان هذه الاعمال لا حدود لها، أي انه لا يمكن حصرها وتحديد ثمنها لادخالها في الانتاج القومي مع انها تلعب دوراً اقتصادياً هاماً. وغني عن القول ان هذه النشاطات تتحول في مجملها الى «السوق» في المجتمع الحديث، فتشترى وتباع وتخلق فرصا للعمل بالنسبة للبعض ومصاريف اضافية بالنسبة للبعض الآخر.

الى جانب النشاطات التقليدية هذه ، يجب ان نتوقف عند الاعمال الخاصة التي تقوم بها النساء في البيئات المتواضعة او الفقيرة والمعوزة. وهذه الاعمال لا تنفي وجود الاعمال التقليدية التي عرضناها في الفقرة السابقة بل انها تضاف اليها. وهي تتعلق بالغذاء والاصلاحات المنزلية. فبينما تشتري العائلات الميسورة المخللات والتين المطبوخ والمربيات، والجبنة ، والبرغل، والكشك، والزعتر، واللبن واللبنه وغيرها من الأطعمة، تقوم النساء في العائلات الفقيرة بتصنيع المواد الأولية واستخراج المواد الثانوية منها بدل شرائها من السوق. وبدلا من شراء البيض والدجاج نراها تربي الدجاج، وبدلا من شراء بعض الخضار فإنها تزرع ما تيسر منها حتى يحين وقت استهلاكها. ومن المعروف ان البيئات الفقيرة تتمون، وتمونها هو في اكثريته من انتاج منازلها أي من اعمال نسائها. وينطوي ذلك على توفير في ميزانية العائلة وانتاج سلع لها ثمن اذا ما طرحت في السوق للبيع او الشراء. والاصلاحات المنزلية ومختلف انواع الصيانة التي تقتضي استدعاء عامل فني متخصص او عامل يتقاضى أجرا أو بدلا بالنسبة للبيئات الميسورة. بينما نرى ان أهل المنزل يقومون بهذا العمل بأنفسهم في البيئات الفقيرة، وغالبا ما تقع هذه المهام على عاتق المرأة لتواجدها المستمر في المنزل وذهاب الرجل عامة الى عمله خارج المنزل.

فتصنيع المواد الأولية وانتاج مواد غذائية للاستهلاك الذاتي وزراعة بعض انواع المحصولات البسيطة (من خضار وفواكه وحبوب) وإجراء بعض التصليحات

المنزلية هي ايضا اعمال تقوم بها المرأة بشكل طبيعي في الفئات الفقيرة او حتى الوسطى فيما تتحول هذه الاعمال الى سلع وخدمات لها ثمن في السوق الاقتصادية (تشترى وتباع) لدى الفئات الميسورة.

وأخيراً علينا التوقف قليلاً عند بعض الاعمال الاضافية بالنسبة «للأعمال المنزلية» النسوية الطبيعية التي عرضناها حتى الآن والتي تقوم بها النساء عادة في الارياف. وهذه الاعمال من الصعب ان نميزها عن تلك التي يقوم بها الرجال في نفس البيئة. ومعلوم ان النساء يقمن بها بشكل عفوي الى جانب الرجال او حتى بدلاً منهم عند غيابهم او عجزهم او تقاعسهم. فمجمل الاعمال الزراعية ، من زراعة وفلاحة وحصاد وجني ورش وعناية بالتربة وبالمزروعات، هي اعمال تشترك فيها النساء في الارياف بصورة طبيعية. وكذلك تربية المواشي ورعايتها (وليس فقط تربية الدواجن) كرعاية البقر والماعز والغنم وتحويل منتجاتها من مواد أولية الى مواد ثانوية للاستهلاك. وهذه كلها اعمال تمارسها المرأة ويختفي معها التقسيم التقليدى للعمل بين الرجل والمرأة، أي بين العمل المنزلي «النسوي» والعمل في الحقول أي خارج المنزل «الرجالي» ...

ونرى من خلال كل ما تقدم انه من الصعب بل من المستحيل التمييز بشكل قاطع بين العمل المنزلي والعمل الانتاجي لدى المرأة ، لان ذلك يختلف بين بيئة اجتماعية وأخرى وبين بلد وآخر وبين مستوى اقتصادي في بلد وآخر، كما انه يختلف ايضاً مع اختلاف الايديولوجيات والتقاليد والعادات والعقليات والاديان، وبالنهاية مع اختلاف الاحتياجات بين اطار وآخر. وكل هذه العوامل تزيد من صعوبة قياس عمل المرأة في القطاع الهامشي، وهذه العوامل تفسر ايضا التباعد الحاصل بين «القوى العاملة» مبدئيا وتلك العاملة فعلياً. فاحصاءات القوى العاملة تشمل عادة تلك القادرة على العمل ان كانت تعمل فعلياً ام لا. والمقصود بالقوى العاملة القوى التي يمكن ان تباع كسلعة في السوق الاقتصادية وأن تحقق مردودا اقتصاديا. والنساء يشكلن فئة هامة من القوى العاملة ولكن يصعب حصرها بسبب عدم امكانية الفصل بين العمل المنزلي والعمل الانتاجي وبسبب ارتباط عملهن بدورة الحياة العائلية ، فعملهن في بعض الاحيان مؤقت، وموسمي، وجزئي، وخاص وغير معلن وهامشي.

ولا بد من الاشارة الى الصعوبات التي تواجه الاحصاءات المتعلقة بالعمل الهامشي النسائي والعمل الهامشي بشكل عام والرامية الى ادخاله في ارقام الناتج القومي والدخل القومي.

الفصل الخامس

وسائل قياس عمل المرأة في القطاع الهامشي

يقاس عمل المرأة في القطاع الهامشي بطريقتين هما:

- الاحصاءات العامة للسكان والقوى العاملة حسب القطاعات وحسب الدخول.
- دراسة الأسر.

والاحصاءات العامة ودراسة الأسر هما الطريقتان الفضليان لقياس القطاع الهامشي. ولكن العمل النسائي في القطاع الهامشي يستلزم معرفة تفاصيل أدق من أجل محاولة حصره واحصائه وبالتالي، فإن دراسة الأسر هي الوسيلة الأفضل لدراسة هذا القطاع.

والاحصاءات العامة هي أشمل بطبيعتها، لكن المقاييس التي قد تعتمدها لا تغطي كافة انواع العمل، خاصة وان الصفة غير القانونية او المنظمة للقطاع الهامشي تفقد الاحصاءات السكانية الكثير من التفاصيل الهامة.

وتتميز دراسة الأسر عن غيرها من الوسائل بانها تتابع دورة الحياة العائلية وتمكن من التقاط مؤشرات العمل الهامشي، خاصة لدى النساء. وتحدد الأسرة او المنزل باربع مميزات :

- العيش المشترك تحت سقف واحد؛
- الطعام المشترك؛
- الميزانية المشتركة؛
- الخضوع لسلطة شخص واحد هو رب المنزل.

وهذه المميزات تخلق بعض الصعوبات مثل وجود منزل لشخص واحد غير مستقل اقتصادياً، او تعدد الزوجات، او تعدد المنازل للرجل الواحد، او وجود خدم في المنزل يعيشون تحت نفس السقف ولكنهم لا يشاركون دائما في المصروف المنزلي. وهناك ايضا عائلات تعيش تحت نفس السقف لكن بعض أفرادها لا يشتركون في المصروف كالشاب الاعزب والعائلات الأبوية. وفي بعض الحضارات الاجتماعية تبقى ميزانية الزوج او الزوجة منفصلة.

ودراسة الأسرة تسمح بالتوقف عند دورة الحياة المنزلية بكاملها بما في ذلك عدد افراد الاسرة وصفاتهم واعمارهم ومواقعهم : الاولاد، والاقارب وصلة القربى، والوظيفية (تلامذة، طلاب، عمال، موظفين، عاطلين عن العمل وما الى ذلك). ومن الضروري تحديد رب المنزل وتظهر هنا صعوبة جديدة وهي تعريف وتحديد رب المنزل. فالمجتمع التقليدي (وغير التقليدي) يعتبر الزوج هو رب المنزل من حيث السلطة، ولكن قد لا يكون الزوج هو المعيل الوحيد للأسرة. لذلك وجب الاستفسار عن مصادر دخل الأسرة والدخل الرئيسي ونسبته والدخل او الدخول الثانوية، ومن ثم السؤال عن كيفية توزيع النفقات.

وبسبب هامشية القطاع الهامشي ومرونته يجب ان يشمل الاستبيان الخاص بالأسر اسئلة خاصة بالفئات التي تدعي بانها غير عاملة بشكل عام، ويجب ان تشمل الاسئلة المباشرة مختلف النشاطات التي تقوم بها النساء. وفي هذا السياق لا يمكن اعتبار مقياس الأجر او الدخل المقياس الوحيد لتحديد العمل الهامشي لان هناك من يعمل بدون أجر ومن يعمل بأجر، ومن يعمل لحسابه الخاص. ومن بين العاملين بدون أجر، هناك من يعمل لقاء بدل عيني او لقاء اعالته او تأهيله، وهناك من يعمل ضمن الأسرة ويساهم في انتاج اقتصادي أسري ولا يتقاضى عنه بدلا عن عمله ولكنه يساهم في نفقات الاسرة. وهذه النواحي يصعب حصرها لأنه من الصعب تقييم انتاج النساء اذا لم يكن مسوقا واذا لم يدر على العائلة بالمال. ومن الضروري التحقق من كافة النشاطات التي يقوم بها أعضاء الأسرة بدون أجر وحصر عدد الساعات اليومية او الاسبوعية التي تستغرقها هذه الاعمال. كذلك يجب التدقيق في الدخول التي تحققها الاسرة من جراء التوظيف الذاتي. والمنشآت العائلية الصغيرة هي فئة في غاية الاهمية بالنسبة للاحصاءات المتعلقة بالعمالة في القطاع الهامشي، خاصة لدى النساء، لأنهن يمارسن بسهولة هذا النوع من النشاط بسبب طابعه العائلي (ان كان ذلك داخل المنزل او خارجه) وبسبب توافقه مع اعمالهن المنزلية والتزاماتهن الأسرية.

ومن أجل حصر الاعمال المؤقتة والموسمية وغير الثابتة واحصائها وجب اعتماد مدة طويلة من الزمن لا تقتصر على الحاضر بل تشمل سنة بكاملها.

وهناك عدة معلومات ضرورية لمعرفة نوع العمل الذي تقوم به النساء وهي:

- مكان العمل وبُعده عن المنزل ووسيلة النقل (في حال كونه خارج المنزل)؛
- درجة تداخله مع القطاع الرسمي او الرئيسي؛
- درجة تداخله مع العمل المنزلي العادي او الطبيعي؛

- حجم الوحدة الاقتصادية او المنشأة؛
- درجة التنظيم وطريقة التنظيم الاداري والمالي؛
- نسبة التعقيد الفني والتقني؛
- نسبة استمرارية العمل؛
- التاكد من عدم وجود ضمانات او خدمات أو تعويضات؛
- عدم خضوع العمل لتشريعات تقيده وتحمي العاملين فيه؛
- كيفية تسويق الانتاج من سلع وخدمات وتحديد وجود وسطاء او عدم وجودهم؛
- نسبة الارباح بالمقارنة مع الكلفة او قيمة الاستثمار او عدد ساعات العمل؛
- كيفية الحصول على المواد الأولية للعمل عندما يكون العمل لحساب المرأة الخاص؛
- تحديد ما إذا كانت المرأة تستفيد من أية مساعدات عائلية ومؤسسية رسمية او خاصة والتعرف على نوع تلك المساعدات: مالية، عينية، أو مواد اولية.

كما وان هناك اسئلة تتعلق بدرجة القبول الاجتماعي للعمل الذي تقوم به المرأة. وفي هذا المجال من الصعب الحصول على اجوبة واضحة وصريحة، وتبقى الاسئلة الاهم هي تلك التي تتعلق بالمرأة العاملة نفسها وهي:

- العمر، ومستوى التعليم (مدرسي، أو مهني، أو جامعي) الحالة الاجتماعية، والكفاءات والمهارات المكتسبة بالنسبة للتاهيل قبل العمل او خلاله، وكيفية توزيع اوقات المرأة خلال النهار، وكيفية تصرفها بمدخولها وتوزيعه (هل تتصرف به شخصيا او تعطيه لرب المنزل، او تصرفه لأغراضها الخاصة او تدخله في نفقات المنزل؟)

- الاسباب التي دفعتها الى العمل؛

- تحديد مواقف من حولها من عملها، كافراد الأسرة والاقارب والجيران، والتعرف على الصعوبات التي تواجهها في هذا المجال؛

- تحديد رغبتها في الانتقال الى عمل آخر في قطاع آخر او تحسين شروط عملها الحالي، وكيفية تحقيق ذلك؛

- توجيه سؤال للمرأة عما اذا كانت تقوم باعمال التدبير المنزلي بنفسها وعن طبيعة تلك الاعمال ما إذا كانت تقوم بها بمفردها ام بمساعدة الغير. ويمكن ان يحصل الباحث على أجوبة لهذه الاسئلة بطريقة غير مباشرة عند توجيه سؤال للمرأة عن كيفية توزيع اوقاتها خلال النهار؛

- معرفة ما اذا كانت المرأة تستفيد من أية ضمانات او تقديمات او خدمات أو مساعدات عن غير طريق عملها، كأن تكون مثلا مشمولة في الضمان الصحي العائد لزوجها الذي يعمل في القطاع الرسمي.

ومن الواضح ان دراسة الأسرة هي أدق وسيلة لاحصاء عمل المرأة في القطاع الهامشي والتعرف عليه ومن الواضح ايضا ان الاستمارة الخاصة بدراسة الأسرة يجب ان تشمل ثلاثة انواع من الاسئلة هي:

- اسئلة تتعلق بالوضع الأسري بشكل عام؛

- اسئلة تتعلق بالمرأة نفسها؛

- اسئلة تتعلق بطبيعة عملها وبالمشاكل او المصاعب التي تواجهها وبمتطلباتها وتمنياتها (او احتياجاتها).

كما ينبغي أن تكون الاسئلة تفصيلية وليست عامة ومباشرة لكي يتغلب الباحث على المقاومة المعنوية فيما يتعلق بالادلاء بمعلومات دقيقة والتي قد تنجم عن موانع مصدرها التقاليد والعقلية (أي موانع حضارية)، أو عن جهل المرأة بأهمية المعلومات التي تهملها.

الفصل السادس

المصطلح المعتمد والوسيلة المعتمدة، والصعوبات والثغرات

سبق لنا أن أوضحنا، الى حد ما، مفهوم القطاع الهامشي وحددنا سماته الأساسية. فهو قطاع لا يخضع لتشريعات وقوانين تقيده وتحمي العاملين فيه، الذين يتقاضون مرتبات متدنية، واذا كانوا يعملون لحسابهم تكون دخولهم متدنية ايضاً. ويضم هذا القطاع أيضا الذين يعملون بدون أجر في المنزل او خارجه لدى رب عائلتهم بصفة رب عمل، او لدى رب عمل غريب. وعندما يعمل هؤلاء في منشآت فإنها تكون صغيرة الحجم (حتى خمسة عمال) وتفتقر الى التنظيم الاداري والمالي المتمثل بمسك دفاتر رسمية، كما أن رأسمالها قليل والتقنيات التي تستخدمها بسيطة، ونشاطها يعتمد بشكل رئيسي على كثافة العمالة أكثر منه على المكننة أو كثافة رأس المال. والعاملون في هذا القطاع لا يستفيدون من أي نظام يقدم ضمانات او خدمات ولا من تنظيم نقابي او مهني ولا من حماية يوفرها قانون العمل.

والجدير بالذكر ان معيار النشاط في هذا القطاع هو مساهمته في الانتاج لغرض التسويق وان لم يتقاض صاحبه أجرا او بدلاً عينياً.

وفي احصاء عمل النساء في القطاع الهامشي يمكن اعتماد التصنيفات الأربعة التالية، أي تجزئة القطاع الهامشي الى عدة قطاعات فرعية يسهل معها حصر مختلف النشاطات التي يشملها المفهوم وهي:

- القطاع الهامشي المنظور؛
- القطاع الهامشي غير المنظور؛
- البيع التجوالي؛
- الخدمة المنزلية.

ألف- <u>القطاع الهامشي المنظور</u>: ويشمل الموظفات في وحدات اقتصادية خاصة او صغيرة، كالمحلات التجارية وورش التصليح، والعاملات لحسابهن، واعضاء الأسرة العاملات في النشاطات التجارية والصناعية والخدمية للسوق، داخل المنزل وخارجه. ويشمل كذلك العاملات لحسابهن في انتاج سلع وخدمات وبيعها في السوق والعمل لصالح شركات ومعامل ولكن في المنزل، حسب اوقات الفراغ.

باء- القطاع الهامشي غير المنظور: ويشمل الاعمال والنشاطات التي تقوم بها النساء عادة والتي لا تدخل في الاحصاءات وفي دراسة الأسر للاسباب الثلاثة التالية:

١- تماثله مع الاعمال المنزلية «الطبيعية»؛

٢- صعوبة تحديد الفئات العاملة والفئات غير العاملة (العاملة حاليا والعاملة سابقا والتي لم تعمل بعد) وكل ذلك ناتج عن صعوبة حصر النشاطات التي تقوم بها المرأة خارج الفترة المعتمدة وامكانية ترافق او تزامن نشاطات رسمية وأخرى هامشية؛

٣- الاعمال المحظورة او غيرالمشروعة او اللا أخلاقية.

جيم- العمل التجوالي: وهو يشمل الباعة والنساء اللواتي يقمن باعمال مباشرة في الشارع. ولكن هذه الاعمال تتأثر بمشاركة اكبر من قبل الرجال والصبية والشيوخ، اذا استثنينا البيع المتجول والبيع في الساحات العامة. فماسحو الأحذية والسماسرة والجوالون وجامعو الصحف والزجاجات الفارغة والروبابكية (الأمتعة القديمة) هم عامة من الرجال.

دال- الخدمة المنزلية: وتشمل الخدم الدائمين في المنازل الذين يعيشون في نفس المنزل الذي يعملون فيه. وكذلك الخدم الذين يقومون بخدمات منزلية محددة (مثل الكوى، والغسيل، والتنظيف) أو في أوقات محددة ويرحلون، والذين يعملون بالساعة او لحسابهم الخاص في عدة منازل.

وبصرف النظر عن الوسيلة المعتمدة لاحصاء نشاطات القطاع الهامشي وإجراء مسح شامل له وللعاملين فيه، تبقى هناك عدة صعوبات ، بعضها فني ويعود الى الطريقة المعتمدة لاجراء المسح، والبعض الآخر يعود الى المقاومة الحضارية والى فقدان الدقة في أجوبة النساء اللواتي تشملهن الدراسة.

ومن الصعوبات الفنية تلك المتعلقة بالفترة المعتمدة لإجراء المسح ودراسة الأسر إذ أنها لا تعطي فكرة ثابتة وشاملة عن الموضوع في مطلق الاحوال. وهناك مسألة تقييم النشاطات التي تقوم بها النساء في المنشآت العائلية، وغالبا ما

تكون بدون أجر وان كانت تعود بمردود اقتصادي (مالي او عيني) على العائلة. وتتمثل العقبات الأخرى بصعوبة تحديد رب المنزل والدخل الرئيسي والدخول الثانوية، ومن ثم تقييم الانتاج لغرض التسويق وفصله عن الانتاج لأغراض أخرى، أي للاستهلاك الذاتي داخل الأسرة.

وفي النهاية يبقى موضوع حصر النشاط في القطاع الهامشي بالانتاج لغرض التسويق هو الاكثر حرجا لأن النساء في كثير من الحالات يعملن وينتجن بغزارة ولكن انتاجهن محصوراً بالاستهلاك الأسري. وفي حالات عديدة يصل العمل او النشاط المنزلي المنتج للمرأة الى نسبة تتراوح بين ٣٠ و ٥٠ في المائة من مجمل انتاج الأسرة او من إجمالي دخل الأسرة. ولكن هذا الانتاج غير معروض في السوق، وبالتالي يصعب تقييمه ماليا من منظور الدخل الرسمي للعائلة. وتجدر الاشارة الى ان النشاطات المنزلية الانتاجية، لغير أغراض التسويق والتي تقوم بها النساء. بشكل رئيسي تزداد مع انخفاض دخل الأسرة المالي.

اما الموانع الحضارية او المقاومة الحضارية فهي تؤثر مباشرة على نوعية اجوبة النساء حيث يصعب تحديد العاملات من غير العاملات، وكيفية توزيع اوقاتهن وأوجه انفاقهن من الدخل الذي يحصلن عليه من العمل الهامشي. وتحديد السلطة في الأسرة تبقى مسألة ذا صنعة للجدل بسبب الهيمنة التقليدية للزوج والضغوط الناجمة عن البيئة الاجتماعية والثقافة السائدة. كما ان بعض الاعمال يصعب التصريح عنها بسبب طابعها المنافي للاخلاق، وان كانت ذات مردود اقتصادي وتباع في السوق.

الفصل السابع

الخطوط العامة لأوجه المساعدة المتاحة للقطاع الهامشي

يتضح من كل ما تقدم ان القطاع الهامشي الذي يشّغل نسبة مرتفعة من اليد العاملة في مختلف البلدان، بصرف النظر عن نموها الاقتصادي والاجتماعي ، يشغّل نسبة مرتفعة جداً من اليد العاملة في البلدان النامية. وهذا القطاع ، وان كان يخلق فرص عمل لفئات واسعة من اليد العاملة وبطريقة سهلة وبسيطة ، فهو في نفس الوقت ينطوي على كثير من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية وبالتالي يسترعي الاهتمام بل ويستدعي الدعم والمساندة.

فهذا القطاع يؤوي أوسع الفئات الفقيرة التي تضطر للعمل بأية شروط وبأي ثمن. فهو يسمح بالاستغلال، خاصة وانه لا يقدم أية حماية للعاملين فيه سواء كانوا عاملين لحسابهم ام عند غيرهم بأجر او بدون أجر، دون مراعاة لشروط صحية ولا تقيد بدوام وبحد ادنى للأجور وحتى بدون أجر في بعض الاحيان. وبالنسبة للعاملين لحسابهم فانهم دائما مهددون من قبل توسع دائرة الرأسمالية الحديثة وهم بالتالي مهددون بتقلص نشاطاتهم ومجال عملهم لصالح المنشآت الكبيرة والحديثة.

ومجالات التقدم وتحسين ظروف الحياة والمعيشة بالنسبة للعاملين في القطاع الهامشي قليلة، ان لم تكن غائبة تماما، اذا بقي هذا القطاع يسير بخطى ذاتية مترددة في دوامة آلية السوق الاقتصادية الحديثة الباحثة عن الربح وعن تكديس الأرباح فقط.

وحتى من الناحية الاقتصادية، وخاصة من ناحية الاقتصاد والانتاج القومي والدخل القومي، فان القطاع الهامشي، الذي لا يفترض وجود مؤهلات ولا تقنيات متطورة والذي يعمل على مستوى وحدات صغيرة، يعطل طاقات انتاجية كبيرة يمكن توظيفها بشكل أفضل، أي توظيفها توظيفا كاملا يؤدي الى زيادة الانتاجية وجودة النوعية. وهذا العامل له تاثيره الايجابي على الانتاج الوطني والدخل القومي.

نظرا لهذه الاسباب ولغيرها من الأسباب تركز الاهتمام في العقد الأخير على إجراء المسوح الشاملة للقطاع الهامشي في مختلف البلدان من أجل معرفة

الاحتياجات والثغرات القائمة ومحاولة تركيز المساعدات الخاصة والرسمية، الوطنية والدولية، على سد الاحتياجات القائمة في المجال التنموي الاقتصادي والاجتماعي. وخاصة لتشجيع نشاطات التوظيف الذاتي وخلق فرص عمل جديدة وتنمية دخول الأسر - كل ذلك سعيا وراء تحسين الشروط المعيشية لأوسع الفئات الشعبية ودفع عجلة التنمية في المجتمعات الجديدة (أي المجتمعات النامية والمسماة تقليديا بمجتمعات العالم الثالث).

وحيث ان النساء يشكلن اوسع فئة تعمل في القطاع الهامشي او مهيأة للعمل فيه، كان من الطبيعي التوجه نحو إجراء مسوح بشأن عمالة النساء في هذا القطاع. فالى جانب الاحتياجات الاقتصادية العامة التي يمكن تلبيتها، يمكن ان يجرى احصاء لاحتياجات النساء بشكل خاص والعمل على تلبيتها، وبالتالي مساعدة النساء للاستفادة على نحو اكبر من المشاريع والخطط الانمائية. والمسوح المختلفة للعمل النسائي في القطاع الهامشي تسهل على المنظمات الاهتمام بعدة نواحٍ في نفس الوقت، وبالتالي سد ثغرات وتلبية احتياجات اجتماعية متعددة، نذكر منها:

الف- النواحي التأهيلية: عن طريق اقامة دورات تدريبية للفئات من اليد العاملة النسائية التي تتجه الى القطاع الهامشي لانها غير مؤهلة او غير متعلمة اطلاقاً. والدورات التأهيلية تعود بالنفع على النساء انفسهن وعلى مستوى ونوعية الانتاج الاقتصادي بشكل غير مباشر. ومن خلال الدورات التدريبية يمكن العمل على محو الامية وعلى تنمية طرائق الوقاية الصحية والمعلومات المتعلقة بالتربية وبالتغذية في الأسرة. ومن الواضح ان هذه الامور تعود بدورها بالنفع الكبير على كافة افراد المجتمع.

باء - النواحي التقنية: عن طريق تقديم المعدات والمواد الخام او المواد الأولية والآلات الحديثة للانطلاق في المشاريع الانتاجية، لا سيما الأسرية والخاصة منها، واسداء النصح والمشورة بشأن الخبرات والمعلومات التقنية المعنية بوسائل العمل والتنظيم والانتاج، كماً ونوعاً.

كذلك عن تقديم القروض بدون فوائد او بفوائد منخفضة من اجل تمويل مشاريع اقتصادية جديدة تزيد الانتاج القومي وتخلق فرصاً جديدة للعمل. وهذه المساعدات مهمة جداً لمكافحة الفقر والبطالة والجنوح عند الاحداث والانزلاق الى اعمال هامشية غير اخلاقية، خاصة بين النساء.

جيم- النواحي التسويقية: أي عن طريق تحسين شروط تسويق منتجات النساء، من سلع وخدمات، في القطاع الهامشي. فهناك امكانية شراء المحاصيل والمنتجات او تسهيل بيعها او الحد من الوسطاء لكي تحصل العاملات على أعلى دخل ممكن. كما يمكن تنظيم السوق او مراقبته وحماية منتجات القطاع الهامشي (والدولة عادة هي التي تستطيع بشكل خاص، حماية هذا القطاع ومراقبة وتنظيم السوق). كما يمكن للمنظمات الدولية اسداء النصح للدولة وايفاد الخبراء اليها وشراء المنتجات أو تأمين تسويقها في السوق الاقتصادية الخارجية.

دال- النواحي التشريعية: ويعني ذلك تشكيل مظلة من التأمينات والضمانات عبر القوانين والتشريعات الحكومية لحماية الفئات الواسعة التي تعمل في القطاع الهامشي والتي تعيش حتى الآن دون حماية أو استقرار أو ضمان. وستشكل هذه التشريعات، التي يمكن ان تقترحها على الدول المعنية المنظمات الدولية صاحبة الخبرات والمهتمة بالتنمية وبتحسين شروط حياة الناس، مساهمة قيّمة في تنظيم العلاقات الاقتصادية-الاجتماعية وارساء قواعد الاستقرار والسلم في المجتمع.

فالضمان الصحي وضمان الشيخوخة والضمان الاجتماعي والتعويضات والاستقرار في العمل وحق التنظيم النقابي وما الى ذلك. كلها حقوق بديهية للمواطن، ويجب المساعدة على الاقرار والأخذ بها في المجتمعات النامية.

ويشكل لبنان، وهو على ابواب التسعينات، عينة ممتازة لنمو القطاع الهامشي وفقدان سائر الخدمات وانواع الحماية لسبب مباشر هو تداعي مؤسسات الدولة، والحرب الاهلية التي مازالت مستعرة فيه، وغياب حكم القانون، واشتداد الازمة المعيشية بالنسبة لفئات واسعة من شعبه، والاختلال الفاضح بين القطاعات الاقتصادية وبين مستويات النمو في المناطق المختلفة. ومن جهة أخرى يشهد لبنان منذ عدة سنوات ظهور منشآت اقتصادية جديدة مناطقية ووحدات انتاجية غالبا ما تتخذ شكل منشآت صغيرة لكي تتمكن من التأقلم مع ظروف الحرب وعدم الاستقرار. وهذه المنشآت تعتمد في معظم الاحيان ابسط الامكانيات والتقنيات وكذلك على اليد العاملة الكثيفة والرخيصة. لذا أخذ القطاع الهامشي بالنمو على حساب المنشآت الرسمية والرئيسية الى حد ما.

من جهة أخرى، ونظراً لتنوع الانماط الاقتصادية والثقافية والاجتماعية في لبنان، والتباعد المتزايد بين الفئات الاجتماعية الميسورة والفقيرة، أمكن دراسة تطور نسبة عمل المرأة في القطاع الهامشي فضلاً عن العوامل المختلفة التي دفعتها

الى هذا العمل. واجراء دراسة ميدانية عن عمل المرأة في القطاع الهامشي في لبنان يحتل أهمية خاصة من حيث العبر والمعلومات التي يمكننا ان نستخلصها من هذه الدراسة ومن حيث وضوح سبل المساعدة لدعم لبنان في اعادة بناء ذاته.

وانطلاقاً من هذا العرض لإشكالية دور المرأة في القطاع الهامشي ولأهمية دورها هذا، خاصة في لبنان، قمنا بدراسة ميدانية تتناول «دور المرأة في القطاع الهامشي في لبنان». حاولنا من خلال هذه الدراسة التركيز على انواع العمل الهامشي الرئيسية، والصعوبات التي تعترض هذا النوع من الدراسات والخصائص التي تميّز عمل النساء في هذا القطاع في لبنان.

الباب الثاني

دراسة ميدانية حول وضع المرأة في العمل الهامشي:

(محافظة البقاع، لبنـــان)

المقدمة

ألف- الخطوات المنهجية المتبعة في تنفيذ العمل الميداني

١- تحديد الموضوع: الهدف من البحث هو الاطلاع على وضع المرأة وخاصة على الاعمال الهامشية التي تقوم بها لمعرفة المشاكل والصعوبات التي تواجهها.

٢- تحديد وحدة المعاينة: تم اختيار الأسرة كوحدة احصائية لأنها الطريقة الافضل لمعرفة تفاصيل العمل الهامشي والتقاط كافة مؤشرات هذا العمل.

٣- اختيار قاعدة المعاينة: لما كان من المستحيل استجواب كافة النساء اللواتي يقمن بالاعمال الهامشية في المنطقة لصعوبة حصرها نظراً للغموض الذي يحيط بالعمل الهامشي خاصة الصفة غير القانونية وغير المنظمة لهذا القطاع. لذلك رأينا من الضرورى اختيار عينة عشوائية تتمثل فيها كافة المناطق الجغرافية وحددنا العدد بـ ٢٠٠ استمارة للمعاينة.

باء- المعايير التي روعيت في اختيار العيِّنة

١- تحديد المنطقة الجغرافية:

(أ) اخترنا منطقة البقاع اللبناني ميدانا للبحث على ان تتمثل فيه المناطق المدنية والريفية على السواء. وبناء على ذلك فقد حددنا ١٠٠ استمارة لتوزيعها على المدن الرئيسية و ١٠٠ استمارة لتوزيعها على المناطق الريفية.

(ب) تم اختيار المدن والقرى التي ستكون ميداناً للبحث عشوائياً من بين مجموعة المدن والقرى في منطقة البقاع فحصلنا على الاسماء التالية: زحلة و بعلبك و عين كفرزبد و الدلهمية و دورس و قوسابا و كفرزبد و سعدنايل و عانا و المرج و برالياس و الحدث و رياق و غزه و جبعا و خربة روحا و النبي رشاد و القرزل و القاع و كفردان و قاع الريم و مزرعة بيت مشيك.

٢- تكوين قاعدة المعاينة:

لتكوين قاعدة المعاينة اتبعنا الخطوات التالية:

(أ) القيام بزيارة استطلاعية لكل منطقة جغرافية جرى اختيارها في المرحلة السابقة بغية تحديد الاعمال الهامشية التي تمارس داخل الوحدة. ففي القرى تم اجراء مقابلات مع القيمين على القرية، واستطاع فريق البحث من خلالها تسجيل اسماء اللواتي يمارسن العمل الهامشي. اما في المدن فقد توزّعت الباحثات على كافة الاحياء وحاولن قدر الامكان الحصول على لوائح بأسماء بعضهن.

(ب) تم في مرحلة لاحقة اختيار عينة عشوائية من بين الاسماء التي سجلت سابقاً. ففي زحله تم اختيار ٧٠ إسماً من مجموع ٢٦٤ بطريقة عشوائية وفي بعلبك ٣٠ إسماً من ١١٧.

وتمثلت كافة القرى المختارة بالعدد نفسه، أي خمس أسر لكل وحدة ريفية.

(ج) سلمت اللوائح الى الباحثات اللواتي توزّعن على المناطق حسب أماكن اقامتهن لتسهيل العمل الميداني.

٣- أسلوب البحث: اعتمدنا الاستمارة كأسلوب لتنفيذ العمل الميداني وقد ارتأينا ان تتضمن الاستمارة مجموعة من الاسئلة وهي:

(أ) اسئلة عامة عن أسرة المرأة المستجوبة (عدد افراد الأسرة واعمارهم ومستواهم العلمي وحالتهم الزواجية وطبيعة نشاطاتهم اليومية)؛

(ب) اسئلة عامة عن المرأة العاملة وحصد مختلف النشاطات التي تقوم بها داخل المنزل؛

(ج) اسئلة تتعلق بعمل المرأة الهامشي: طبيعة العمل والمشاكل والصعوبات التي تواجهها ودوافع اختيارها لهذا العمل وموقف من حولها من عملها.

٤- إجراء اختبار أولي: قبل البدء بالمعاينة الأساسية قمنا باختبار أولي للاستمارة لمعرفة مدى تجاوب المبحوثات مع الاسئلة، وقد تم نتيجة ذلك اكتشاف بعض الاخطاء مما دفعنا الى تعديل بعض الاسئلة وتوضيحها والى إضافة اسئلة جديدة.

٥- الصعوبات التي واجهت العمل

(أ) في تحديد العمل الهامشي: ان تداخل القطاع الهامشي مع غيره من القطاعات جعل من الصعب قياسه وتمييزه عن القطاعات الأخرى. كذلك فأن هامشيته، خاصة في بلد نام كلبنان، حدّت من الاحصاءات المتوفرة وبالتالي من إمكانية قياس العمل الهامشي وحصر اعمال النساء التي تصنف كأعمال هامشية. وقد عملنا على تخطي هذه العقبات قدر المستطاع وعلى تحديد العمل الهامشي. وقد اعتمدنا هذا التحديد وذلك كركيزة أساسية لتنفيذ العمل التطبيقي.

(ب) في اختيار قاعدة المعاينة: نظراً لغياب الاحصاءات التي تتعلق بالعمل الهامشي اضطررنا الى تحضير لوائح ميدانية في القرى والمدن التي وقع اختيارنا عليها. غير ان هذه اللوائح لا تعد كاملة او شاملة خاصة في المدن حيث يصعب جداً حصر كافة الاعمال الهامشية.

(ج) في تنفيذ العمل الميداني: ان عدم وعي النساء بأهمية الابحاث العلمية دفع بالاكثرية الى رفض الأجابة على الاسئلة، امّا خوفا من الادلاء بمعلومات يعتبرنها خاصة او لعدم جدوى مثل هذه الدراسات في رأيهن. لذا اعتمدنا عدة اساليب من اقناع وتبسيط للموضوع وشرح اكثر لتفاصيل العمل وللاهداف العلمية لهذه الابحاث الضرورية لتحسين اوضاعهن المستقبلية وذلك لحملهن على الاجابة.

الفصل الاول

السمات الأساسية لجميع افراد أسرة المرأة العاملة

ألف- عدد افراد أسرة المرأة العاملة

نرى من خلال الجدول ١ ان عدد افراد الأسر المستجوبة يختلف كثيراً، فهو يتراوح بين ٢ و ١٢ فرداً في الأسرة واحياناً تتوسع الأسرة وتمتد فتصل الى ١٤ فرداً. وهذا من ميزات المجتمعات التقليدية والنامية، وخاصة الريفية منها. والجدير بالذكر ان ارتفاع عدد اعضاء الأسرة يزيد الاعباء والمصاريف وبالتالي يخلق حاجة اضافية الى العمل ويقلل من الفرص المتاحة لافراد الأسرة لتلقي التعليم والتأهيل المهني.

من خلال الجدول ١ يمكننا ان نحدد متوسط عدد افراد أسر العينة بحوالي ٣ و ٥ افراد. وتجدر الاشارة الى ان عدد الافراد داخل الأسر يختلف اختلافا ملحوظا بين المجتمع الحضري والمجتمع الريفي.

الجدول ١- توزيع الأسر العينة حسب عدد افرادها

عدد أفراد الأسرة	عدد الأسر
١	٩
٢	٢١
٣	٢٣
٤	٢٢
٥	٢٨
٦	٣٢
٧	٢٥
٨	١٤
٩ وما فوق	٢٦
المجموع	٢٠٠

ملاحظة: يبلغ متوسط عدد افراد الأسر المستجوبة ٣ و ٥ أي خمسة أشخاص.

الرسم البياني ١

توزيع الأسر المستجوبة حسب عدد افرادها

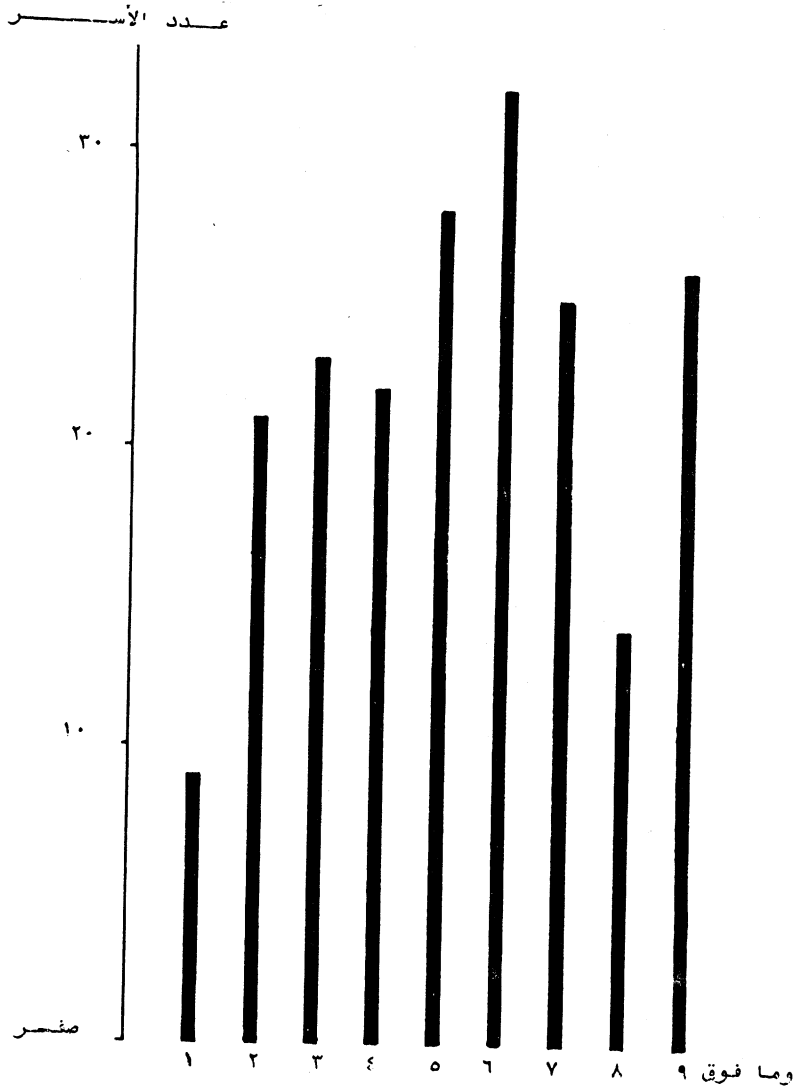

باء- توزيع افراد الأسرة حسب السن والجنس

يوضح الجدول ٢ كيفية توزيع افراد الأسر المستجوبة حسب فئات الجنس وفئات الأعمار. ويبدو هذا التوزيع متجانسا نسبيا رغم الطابع العشوائي للعينة. اما الفروقات بين الجنسين فتعود الى طبيعة المعاينة وشروطها (هرم الاعمار).

الجدول ٢- توزيع افراد الأسر المستجوبة حسب السن والجنس

فئات الاعمار	الجنس ذكر	انثى	المجموع	النسبة المئوية
صفر - ٤	٣٢	٢٨	٦٠	(٥ر٦)
٥ - ٩	٥٧	٤٧	١٠٤	(٩ر٨)
١٠ - ١٤	٨٧	٦٦	١٥٣	(١٤ر٤)
١٥ - ١٩	٨٥	٧٣	١٥٨	(١٤ر٨)
٢٠ - ٢٤	٦٠	٧٩	١٣٩	(١٣ر١)
٢٥ - ٢٩	٣٩	٣٨	٧٧	(٧ر٢)
٣٠ - ٣٤	١٤	٣٥	٤٩	(٤ر٦)
٣٥ - ٣٩	١٢	٢٧	٣٩	(٣ر٧)
٤٠ - ٤٤	٢٥	٣٤	٥٩	(٥ر٥)
٤٥ - ٤٩	٢٨	٣٣	٦١	(٥ر٧)
٥٠ - ٥٤	٢٢	٣٠	٥٢	(٤ر٩)
٥٥ - ٥٩	١٨	٢٥	٤٣	(٤ر١)
٦٠ - ٦٤	١٢	١٥	٢٧	(٢ر٥)
٦٥ - ٦٩	١٤	٣	١٧	(١ر٦)
٧٠ - ٧٤	٧	٧	١٤	(١ر٣)
٧٥ وما فوق	٥	٨	١٣	(١ر٢)
المجموع	٥١٧	٥٤٨	١٠٦٥	(١٠٠)

الرسم البياني ٢

هرم اعمار أفراد أسرة المرأة العاملة

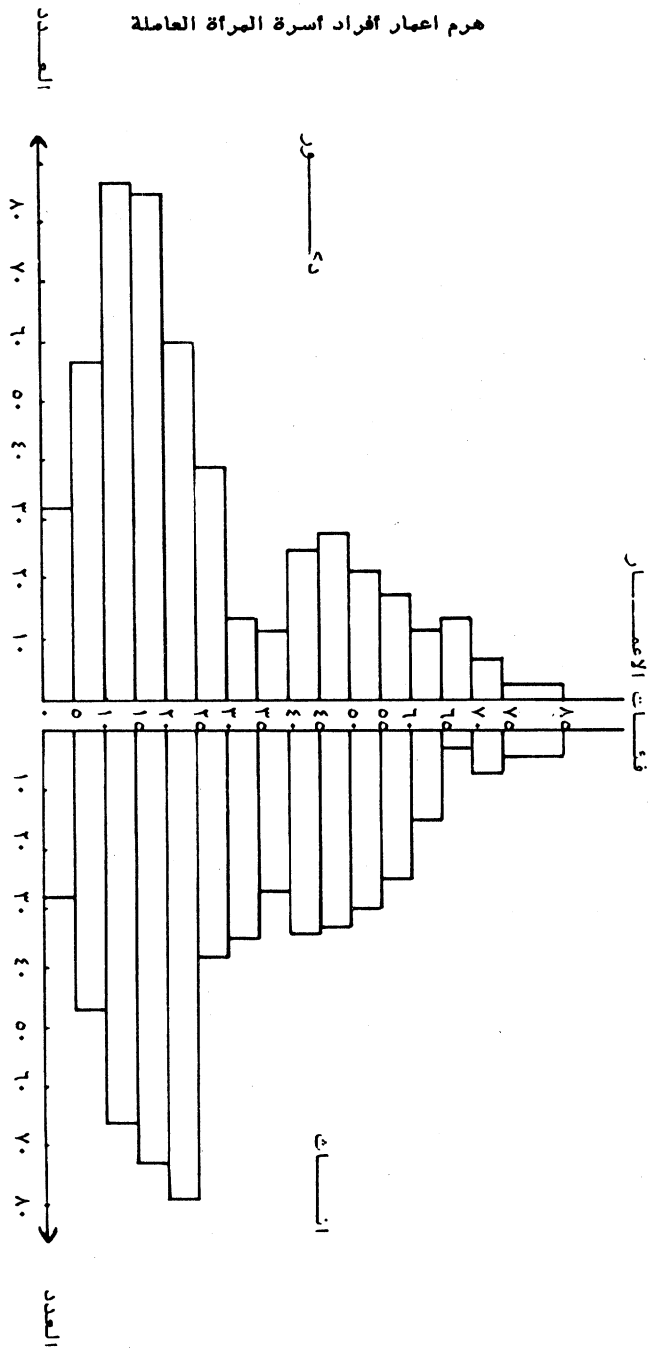

جيم- توزيع أفراد الأسر المستجوبة حسب الحالة الزواجية

يبين الجدول ٣ ان أسر العينة التي اختلفت من حيث تركيبها وعدد افرادها، اختلفت ايضا من حيث توزيع افرادها حسب الحالة الزواجية. فالعازبون والعازبات هم الأكثرية (٦٧٫٣ في المائة) وهناك نسبة مرتفعة من الأرامل (٤٫٦ في المائة). وهذه الحالات قد تكون الدافع الأساسي لممارسة الاعمال الهامشية لتغطية نفقات الأسرة بعد غياب الاب المعيل. وتجدر الاشارة الى ان هذه الفئة تتكاثر في لبنان بسبب الحرب الدائرة منذ سنة ١٩٧٥.

دال- توزيع أفراد الأسر حسب المستوى العلمي

ان المستوى الابتدائي هو المستوى العلمي الغالب لدى أفراد الأسر المستجوبة، يليه المستوى المتوسط ثم الاميون، ونسبة الاميين مرتفعة حيث تصل الى ١٤ في المائة بين أفراد الأسر التي تشملها العينة. وترتفع هذه النسبة لدى النساء لتصل الى حدود ٢٠ في المائة، ويعود ذلك الى عدة عوامل منعت المرأة تقليدياً من التعلم، وربما بشكل خاص خلال السنوات الأخيرة نظراً للحرب ومختلف المشاكل والصعوبات الناتجة عنها. وتبين ايضاً في الجدول (٤) ان مستوى النساء العلمي أقل من مستوى الرجال في نفس البيئة الاجتماعية.

هاء- توزيع افراد الأسر حسب طبيعة النشاط اليومي

يشكل العاملون نسبة مرتفعة من المجموع، اى ٤٧ في المائة. وهذا يعود الى العوامل التي تحكم اختيار العينة اذا اعتبرنا ان المرأة التي تقوم بالعمل الهامشي هي عاملة ايضا. ولكن اذا رجعنا الى معطيات الجدول ٦ أدناه، الذي يوزع العاملين حسب نوع المهنة فقط، سنحصل على معدل للنشاط الاقتصادي نسبته ٢٧ في المائة وقد لاحظنا ان العاملين يتوزعون على مهن مختلفة . وقد سجل العمال نسبة مرتفعة شملت العمال والزراعيين وعمال المؤسسات والمعامل والمصانع. كذلك نلاحظ تعدد المهن الحرة التي لا تتطلب مهارات وكفاءات علمية. وتجدر الاشارة ايضاً الى ارتفاع عدد العاملين في قوى الأمن والجيش.

ويمكننا ان نستخلص مما سبق ان السمة البارزة للعاملين ضمن هذه المجموعة هي اختيارهم للمهن التقليدية التي تتوفر عادة داخل المجتمع المحلي: (الجدولان ٥ و ٦).

الجدول ٣ - توزيع افراد الأسر المستجوبة حسب الحالة الزواجية

الحالة الزواجية	اعزب	متزوج	ارمل	مطلق	غير ذلك (مهجورة)	المجموع
العدد/النسبة المئوية	٧١٦	٢٨٩	٤٩	٩	٢	١٠٦٥
	(٦٧ر٣)	(٢٧ر١)	(٤ر٦)	(٠ر٨)	(٠ر٢)	(١٠٠)

الجدول ٤- توزيع افراد الأسر المستجوبة حسب المستوى العلمي والجنس

المستوى العلمي	ذكور	اناث	المجموع	النسبة المئوية
امي	٤٧	١٠٩	١٥٦	(١٤ر٦)
ملم	٢٤	٢٢	٤٦	(٤ر٣)
ابتدائي	٢٢٠	١٩٤	٤١٤	(٣٨ر٩)
متوسط	١١٨	١١٣	٢٣١	(٢١ر٧)
ثانوي	٥٢	٥٢	١٠٤	(٩ر٨)
جامعي	٢٢	٣٢	٥٤	(٥ر١)
دون سن الدراسة	٣٤	٢٦	٦٠	(٥ر٦)
المجموع	٥١٧	٥٤٨	١٠٦٥	(١٠٠)

الجدول ٥- توزيع افراد الأسر حسب طبيعة النشاط اليومي

طبيعة النشاط اليومي	يعمل	عاطل عن العمل	متقاعد	طالب	ربة منزل	طفل	معاق	سجين او مخطوف	المجموع
العدد	٥٠٤	٦٨	١٣	٣٦٦	٤٩	٥٦	٥	٤	١٠٦٥

الجدول ٦- توزيع العاملين حسب المهنة

المهنة	عامل زراعي في مزارع	تاجر	مهنة حرة(١)	سكرتارية ومحاسبة	تدريس	هندسة	عامل ميكانيكي	سائق شاحنة أو جرار	موظف	جيش وقوى أمن	عامل بناء	عامل في مؤسسة او معمل	صاحب مؤسسة	حارس	المجموع
العدد	٣٧	١٢	٣٣	٤١	٦	١٧	٣	١٢	١٣	١٣	٣٧	١١	٦١	١	٣	٢٨٨

(١) المهنة الحرة تعني: (حلاق أو صباغ أو بلاط أو حداد أو نجار).

ملاحظة: يعمل ٢٢٨ فقط في أعمال نظامية أما الباقون أي ٢١٦ من هؤلاء، فهم يقومون بأعمال هامشية.

الجدول ٦- توزيع العاملين حسب المهنة

واو- توزيع الأسر حسب فئات الدخل

تختلف الدخول السنوية للأسر وتتوزع على فئات الدخل الواردة في الجدول (٧).

ويتبين من هذا الجدول ان معظم الدخول (٦٩ في المائة) تتراوح بين ٢٠٠ ٠٠٠ و ٥٠٠ ٠٠٠ ليرة لبنانية وهي تختلف احياناً باختلاف عدد افراد الأسرة. وقد لاحظنا ان الأسر تندرج تحت فئة الدخل التي تزيد عن ٥٠٠ ٠٠٠ ليرة هي أسر لديها دخل آخر غير الدخل الذي يحصل عليه رب الأسرة من عمله، أي الزوج او الزوجة العاملة (الجدول ٨).

وتبيّن هذه الارقام أن متوسط دخل الأسرة السنوي بلغ ٣٢١ ٧٥٠ ليرة لبنانية وان الدخل الفردي السنوي بلغ حوالي ٦٤ ٣٥٠ ليرة لبنانية، أي حوالي ٥٣٦٢٫٥ ليرة في الشهر (ما يعادل ١٥ دولاراً اميركياً). وهذا المعدل أدنى بكثير من الحد الأدنى للأجور المعتمد في لبنان.

الجدول ٧- توزيع الأسر المستجوبة حسب عدد الافراد وفئات الدخل السنوي (بالليرات اللبنانية)

اعداد افراد الأسرة / فئات الدخل (بآلاف الليرات اللبنانية)	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩ وما فوق	المجموع	النسبة المئوية
اقل من ٢٠٠	٩	٦	٧	٤	٥	٢	٣	١	٢	٣٩	١٩٫٥
٢٠٠ - ٣٠٠	-	١٢	٩	١١	٦	١٠	٧	٥	٤	٦٤	٣٢
٣٠٠ - ٤٠٠	-	٢	٣	٣	٩	١٠	٧	٣	٩	٤٦	٢٣
٤٠٠ - ٥٠٠	-	١	٣	١	٧	٦	٢	٤	٤	٢٨	١٤
٥٠٠ وما فوق	-	-	١	٣	١	٤	٦	١	٧	٢٣	١١٫٥
المجموع	٩	٢١	٢٣	٢٢	٢٨	٣٢	٢٥	١٤	٢٦	٢٠٠	١٠٠

الجدول ٨- دخل الأسرة عدا الدخل الذي يحصل عليه رب الأسرة في عمله

نعم						
لا يوجد	املاك وعقارات	منتوجات زراعية	اموال من الخارج	فائدة اسهم واموال مجمدة	مساعدات مالية من المحسنين	المجموع	النسبة المئوية
١٦٨	٩	١٦	٢	١	٤	٢٠٠	
٨٤	٤٫٥	٨	١	٥	٢	١٠٠	

الفصل الثاني

المرأة العاملة وطبيعة الاعمال الهامشية التي تقوم بها

ألف- سمات المرأة العاملة

(أ) السن والحالة الزواجية

تتوزع النساء العاملات على مختلف فئات الاعمار وذلك حسب ما نرى في الجدول ٩. ونلاحظ ان عدداً من النساء يعملن مع أنهن تجاوزن السن القانونية (٦ في المائة) كما ان هناك فئة كبيرة من العاملات القاصرات (٤ في المائة). والأرامل يعملن في اكثر الاحيان (١٦٫٥ في المائة) لتغطية نفقات الأسرة وإعانتها بعد غياب الزوج. وارتفاع عدد الارامل امر ملفت للنظر لكن تفسيره بسيط فهو من نتائج الحرب الدائرة في لبنان. ومن جهة أخرى يمكن اعتبار ارتفاع عدد المتزوجات (٤٩٫٥ في المائة) بين العاملات في قطاع العمل الهامشي عائد لكونهن يفضلن هذا النوع من العمل لأن اوقاته وشروطه تتوافقان مع عملهن ومسؤولياتهن المنزلية.

الجدول ٩- توزيع النساء العاملات حسب السن والحالة الزواجية

السن / الحالة الزواجية	عزباء	متزوجة	ارملة	مطلقة	مهجورة	المجموع	النسبة المئوية
اقل من ٢٠ سنة	٨	-	-	-	-	٨	(٤)
٢٠ - ٢٤	١٦	٣	-	٢	-	٢١	(١١)
٢٥ - ٢٩	١٣	٣	٢	-	١	١٩	(١٠)
٣٠ - ٣٤	٥	٢١	٢	٢	١	٣١	(١٦)
٣٥ - ٣٩	٤	١٣	٤	-	-	٢١	(١١)
٤٠ - ٤٤	٢	١٧	٤	١	-	٢٤	(١٢)
٤٥ - ٤٩	٣	٢٤	٤	-	-	٣١	(١٦)
٥٠ - ٥٤	٢	١٥	٨	-	-	٢٥	(١٣)
٥٥ - ٥٩	٢	٢	٤	-	-	٨	(٤)
٦٠ وما فوق	٤	١	٥	٢	-	١٢	(٦)
المجموع/النسبة المئوية (١٠٠)	٥٩ (٢٩ر٥)	٩٩	٣٣ (٤٩ر٥)	٧	٢ (١٦ر٥)	٢٠٠ (٣ر٥)	(١ر٠)

الرسم البياني ٣- توزيع النساء العاملات حسب السن

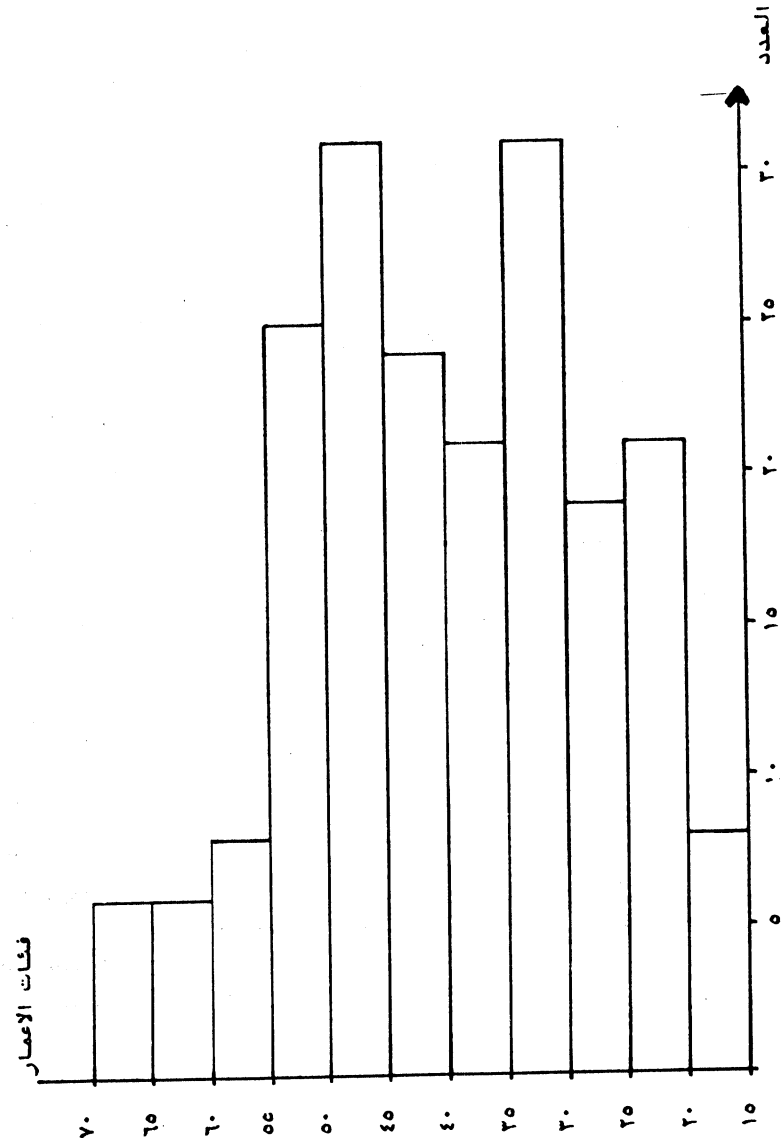

الرسم البياني ٤- توزيع النساء العاملات حسب الحالة الزواجية

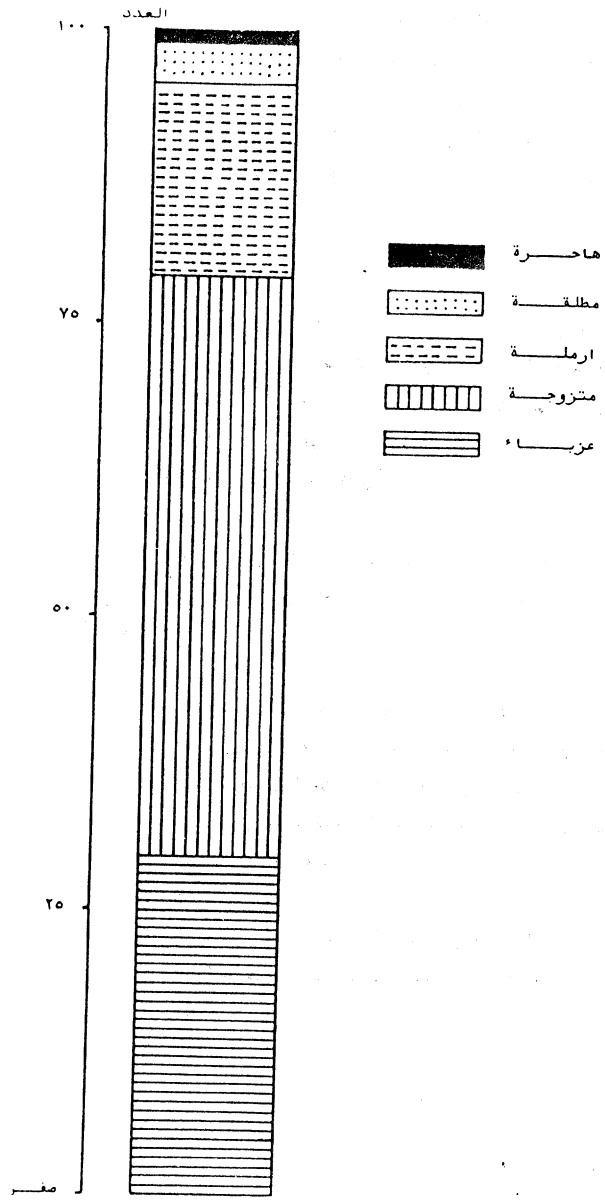

(ب) المستوى العلمي للمرأة العاملة

يتضح من معطيات الجدول ١٠ ان العاملات في القطاع الهامشي بشكل عام يفتقدن للمؤهلات العلمية كما أن مستواهن العلمي منخفض جداً (فمعدل الامية بينهن يصل الى حدود ٣٥ في المائة). اما اللواتي سمحت لهن الظروف بمتابعة تحصيلهن العلمي والوصول الى المستوى الابتدائي (٢٩ر٥ في المائة) والمتوسط (١٥ر٥ في المائة) فقد اضطررن للعمل في هذا القطاع لعدم وجود فرص أخرى للعمل.

(ج) كيفية توزيع النشاط اليومي

لا بد من الاشارة الى ان اكثرية النساء يقمن بالعمل الهامشي اضافة الى العمل المنزلي (٨٧ر٥ في المائة) لذلك فانهن يشتكين من صعوبة التوفيق بين العمل المنزلي والعمل الهامشي. وهناك عدد قليل من النساء اللواتي يمارسن عملاً هامشياً الى جانب عمل آخر في القطاع الرسمي او المنظم. ويأتي ذلك تلبية لميول ورغبات خاصة او لأن العمل المنظم يعود بمردود مادي ضئيل.

اما النساء اللواتي يقمن بعمل هامشي دون القيام بعمل منزلي، فغالبيتهن (٩ر٥ في المائة) من الفتيات العازبات اللواتي يعتمدن على امهاتهن بشأن القيام بمهام التدبير المنزلي الضرورية.

ويبّين الجدول ١٢ كيفية توزع ساعات العمل اليومية بين العمل المنزلي والعمل الهامشي. كما يشير الى أن المرأة لا تتقيد بأي من العملين ولا بدوام معين او بعدد معين من الساعات. فساعات العمل المنزلي تتراوح بين ساعتين وخمس ساعات، حسب رغبة المرأة ومساحة منزلها وعدد افراد أسرتها، اما ممارسة العمل الهامشي فهي تستغرق أكثر من خمس ساعات.

والجدير بالملاحظة في هذا الموضوع هو العدد الكبير من الأجابات التي لم تحدد ساعات العمل الهامشي وذلك لأنه غير مقيد بدوام محدد، كما أنه معرّض للتوقف في أية لحظة (الجدولان ١١ و ١٢)

(د) مسؤولية اعالة الأسرة

يلاحظ من الجدول ١٣ ان غالبية النساء العاملات (٩٢ في المائة) هن اللواتي يتحملن مسؤولية اعالة أسرهن. وسيظهر في وقت لاحق في تحليل الاجابات أن الحاجة كانت الدافع الأساسي وراء ممارستهن لعملهن. ويبين الجدول ١٣ أن المرأة العاملة تتحمل أعباء الأسرة في جميع الحالات، تارة بمفردها وأخرى بمشاركة زوجها او والدها او اخوتها. وهي مضطرة للعمل دون أية شروط.

الجدول ١٠- المستوى العلمي للمرأة العاملة

المستوى العلمي	تجيد القراءة					المجموع
	امية	والكتابة	ابتدائي	متوسط	ثانوي	جامعي	
العدد/النسبة المئوية	٧٠ (٣٥)	١٦ (٨)	٥٩ (٢٩ر٥)	٣١ (١٥ر٥)	٢٠ (١٠)	٤ (٢)	٢٠٠ (١٠٠)

الجدول ١١- توزيع النساء حسب طبيعة النشاط اليومي

طبيعة النشاط اليومي	العدد/النسبة المئوية	
عمل منزلي وعمل هامشي	١٧٥	(٨٧ر٥)
عمل منزلي عمل هامشي عمل منظم	٣	(١ر٥)
عمل هامشي وعمل منظم	٣	(١ر٥)
عمل هامشي فقط	١٩	(٩ر٥)
المجموع	٢٠٠	١٠٠

الرسم البياني ٥- توزيع النساء العاملات حسب المستوى العلمي

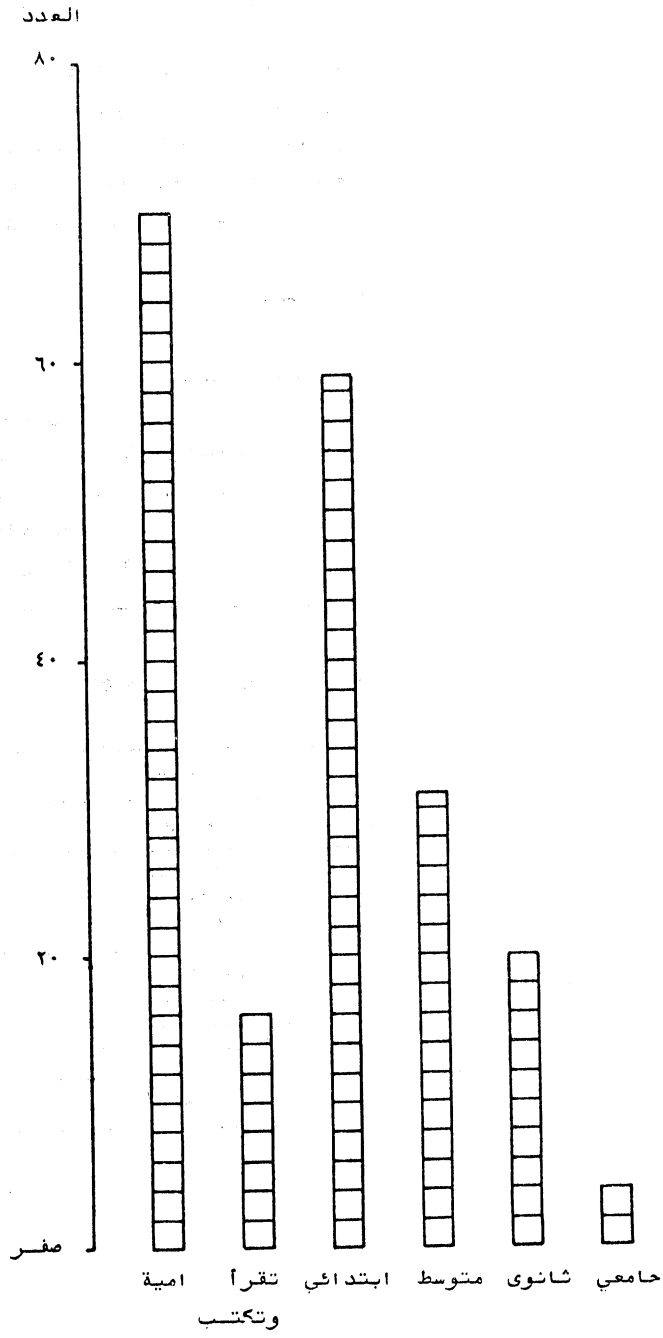

الجدول ١٢- توزيع النساء العاملات حسب عدد ساعات العمل اليومية

عدد ساعات العمل اليومية	العمل المنزلي	النسبة المئوية	العمل الهامشي	النسبة المئوية
٢	٣٨	(١٩)	٥	(٢ر٥)
٣	٣٩	(١٦ر٥)	٩	(٤ر٥)
٤	٤١	(٢٠ر٥)	٢٥	(١٢ر٥)
٥	٣٣	(١٦ر٥)	١٥	(٧ر٥)
٦	٢١	(١٠ر٥)	٤١	(٢٠ر٥)
٧	١	(٠ر٥)	١٣	(٦ر٥)
٨	-	-	٣٠	(١٥)
٩	-	-	٤	(٢)
١٠ وما فوق	-	-	١٠	(٥)
غير محدد	٥	(٢ر٥)	٤٨	(٢٤)
لا يوجد عمل منزلي	٢٢	(١١)	-	-
المجموع	٢٠٠	(١٠٠)	٢٠٠	(١٠٠)

الجدول ١٣- توزيع أسر العينة حسب المسؤول او المسؤولين عن إعالة الأسرة

مسؤولية إعالة الأسرة	الأب	الزوج	المرأة العاملة نفسها	الأب والابنة (المرأة العاملة)	الزوج والزوجة	الزوجة العاملة والاولاد	الزوج او الزوجة العاملة والاولاد	المرأة العاملة واخوتها	المجموع
العدد	٩	٧	٥٣	٣٠	٦١	٣٣	٩	١٠	٢٠٠
النسبة المئوية	(٤ر٥)	(٣ر٥)	(٢٦)	(١٠)	(٣٠ر٥)	(١٦)	(٤ر٥)	(٥)	(١٠٠)

باء- الاعمال الهامشية التي تقوم بها المرأة: طبيعتها، ومكانها، ودوامها

(أ) طبيعة العمل الهامشي

يبين الجدول ١٤ توزع الاعمال الهامشية التي تقوم بها نساء العينة. ومن خلال تحليل الجدول المذكور، يمكننا ان نسجل الملاحظات التالية:

- ان أكثر الاعمال الهامشية رواجاً هي الخياطة (١٩ في المائة) ذلك لانها مهنة تمارس داخل المنزل ولأنها ضرورية جدا للمرأة وهي تجيدها بالتعلم او بالممارسة او تتعلمها من والدتها التي كانت تمارس الخياطة من قبل. والخياطة تمارس في الريف كما في المدينة خلافا لبعض الاعمال الهامشية الأخرى التي يتميز بها المجتمع الريفي وحده او المجتمع الحضري وحده؛

- بعد الخياطة نلاحظ ان العمل الزراعي يستوعب عدداً لا بأس به من النساء (١٢٫٥ في المائة) وبشكل خاص في المناطق الريفية حيث لا توجد فرص أخرى للعمل. والعمل الزراعي مرهق بل مضنٍ كما أنه عمل موسمي ليبقى مردوده منخفضا نسبيا. ولهذه الأسباب لاحظنا من خلال تحليل الاجابات أن أكثرية العاملات الزراعيات طالبن بانشاء مراكز للتشغيل الدائم؛

- من الأعمال الهامشية الرائجة أيضا الحياكة والتطريز (١٦ في المائة) وهذه المهن هي كالخياطة، تتعلمها الفتاة من والديها أو من جاراتها وهي أعمال تمارس عادة داخل المنزل دون أن تتعارض مع العمل المنزلي. ونلاحظ من النساء المتزوجات بشكل خاص قد اخترن هذه الأعمال؛

- حظيت خدمة المنازل أيضا بنسبة كبيرة من العاملات (١٠ في المائة) وهذا العمل يمارس في المدن خاصة وهو يتطلب مجهوداً كبيراً ودواماً كاملاً وهو لا يقدم للمرأة أية حماية أو ضمان؛

- بيع الالبسة الجاهزة، الجديدة والمستعملة، هو عمل جديد نسبيا ويمارس في الريف وفي المدن بشكل خاص. وهذا العمل تمارسه النساء اللواتي لا يجدن أي عمل يدوي آخر (٧ في المائة) وهو يمارس اما داخل المنزل (بسطة) او خارجه عن طريق التجول وحمل الكشة؛

- تربية المواشي ورعايتها والاستفادة من انتاجها عمل تتميز به نساء الارياف بشكل خاص (٦ في المائة) نظراً لتوفر المراعي بالقرب من المنازل وتوفر الأماكن لتربيتها؛

- تصفيف الشعر وإزالة الشعر الزائد وتخطيط الحواجب وبيع أدوات التجميل هي اعمال هامشية رائجة جداً في المدن وتقوم بها النساء اضافة الى اعمالهن المنزلية (٩ر٥ في المائة). وهي ايضاً لا تتطلب كفاءات معينة؛

- صناعة المواد الغذائية من اجبان والبان وكشك (٥ في المائة) تمارس في الريف خاصة وتستمر لفترة قصيرة من الزمن (خلال موسم الصيف)؛

- التطبيب والتمريض: ويشمل هذا العمل زرق الأبر والتوليد والقيام بالاسعافات الأولية وخاصة في المناطق الريفية التي تشكو من عدم وجود الخدمات الصحية الأساسية؛

- علينا ان نضيف الى كل هذه الاعمال اعمالاً أخرى كالغناء وتنظيف الملابس وتحضير الخبز والرسم على القماش وغيره، وهي اعمال تمارسها المرأة وفقاً لميولها وظروفها واماكناتها.

(ب) مكان العمل

ان نسبة كبيرة من النساء (٥٤ر٥ في المائة) يمارسن اعمالهن داخل المنزل حيث تتوفر لهن الشروط الملائمة. وهناك عدد آخر لا بأس به (٣٧ر٥ في المائة) ممن يعملن خارج منازلهن وغالبيتهن من العاملات الزراعيات والخادمات اللواتي يعملن في المنازل والبائعات الجوالات.

اما اللواتي يعملن خارج المنزل وداخله (٨ في المائة) فهن من العاملات في تصفيف الشعر، وكذلك البائعات وبعض العاملات الزراعيات (الجدول ١٤).

(ج) دوام العمل

ان طبيعة العمل الهامشي لا تجعله مقيداً بدوام معين، وهذا يبدو واضحاً من خلال معطيات الجدول ١٥. ونلاحظ ارتفاع نسبة الأجابات (٦٥ر٥ في المائة) التي تبين ان استمرار العمل غير محدد لانة مرتبط بظروف العمل وهو يخضع احياناً لعملية العرض والطلب.

الجدول ١٤- توزيع النساء العاملات حسب طبيعة العمل ومكانه

طبيعة العمل / مكان العمل	داخل المنزل	خارج المنزل	داخل وخارج المنزل	المجموع	النسبة المئوية
خياطة	٣٢	٦	-	٣٨	(١٩)
حياكة صوف (يدوي وآلي)	١٦	-	-	١٦	(٨)
تطريز وكروشيه	١٦	-	-	١٦	(٨)
رسم على القماش وعلى الزجاج	٤	-	-	٤	(٢)
عاملة زراعية	-	٢١	٤	٢٥	(١٢٫٥)
تربية المواشي ورعايتها	٩	٢	١	١٢	(٦)
صناعة المواد الغذائية: اجبان والبان وكشك	٨	٢	-	١٠	(٥)
ازالة الشعر الزائد تنظيف وتخطيط حواجب	٦	-	٢	٨	(٤)
تصفيف الشعر	٥	٢	٤	١١	(٥٫٥)
تدريس خصوصي	٢	١	-	٣	(١٫٥)
خدمة في المنازل	-	٢٠	-	٢٠	(١٠)
تطبيب وتمريض (داية او قابلة)	-	٣	٢	٥	(٢٫٥)
بيع ادوات تجميل	٢	٢	-	٤	(٢)
مطربة	-	٢	-	٢	(١)
بيع الألبسة الجاهزة الجديدة والمستعملة (بسطة وكشه)	٥	٦	٣	١٤	(٧)
طبخ	-	٢	-	٢	(١)
زراعة الخضار والفاكهة وبيعها	-	٥	-	٥	(٢٫٥)
بيع الاصواف	١	-	-	١	(٠٫٥)
تنظيف الملابس	١	-	-	١	(٠٫٥)
تحضير الخبز العربي وبيعه	٢	١	-	٣	(١٫٥)
المجموع/النسبة المئوية	١٠٩ (٥٤٫٥)	٧٥ (٣٧٫٥)	١٦ (٨)	٢٠٠ (١٠٠)	(١٠٠)

الرسم البياني ٦- توزيع النساء حسب طبيعة العمل الهامشي

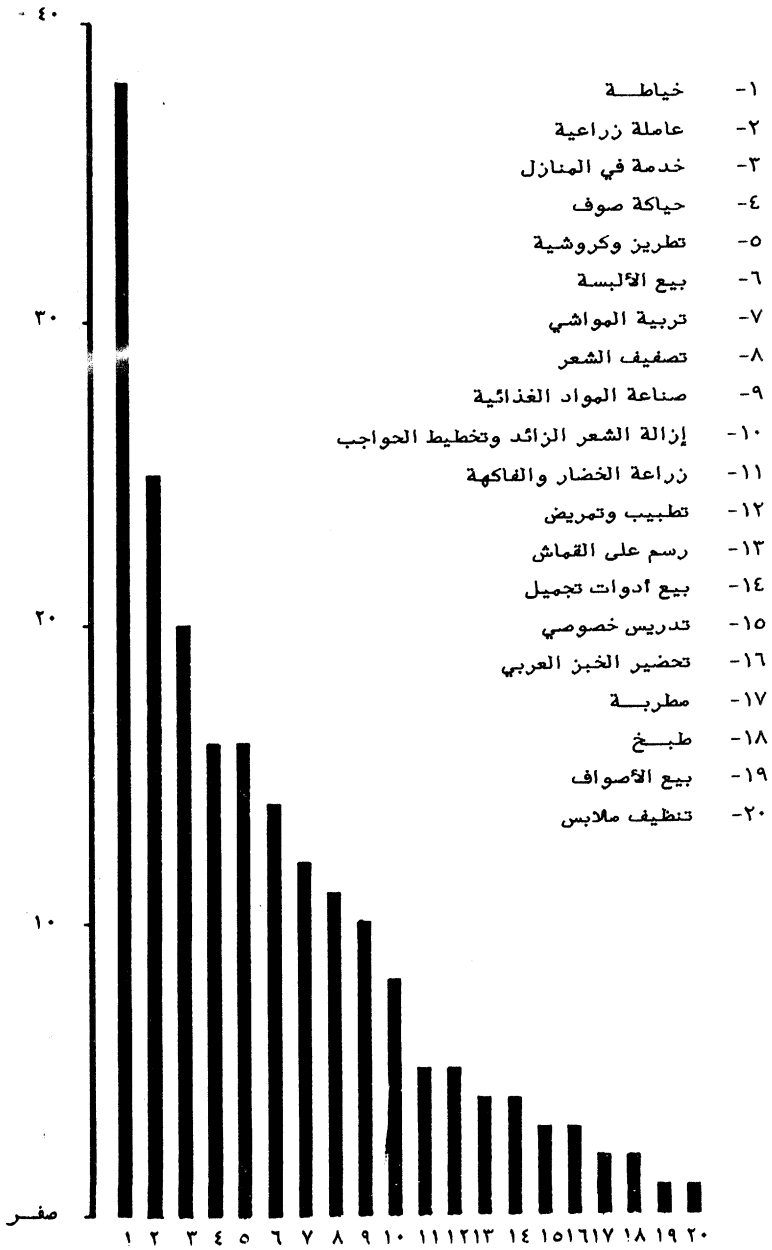

وتجدر الاشارة الى ان بعض الاعمال تتطلب دواماً كاملا، كالعمل الزراعي او الخدمة في المنازل وان بعضها يمارس موسمياً فقط كالزراعة والحياكة وغيرها.

والطابع غير المستقر للعمل الهامشي واضح جداً بدليل اننا لم نلاحظ امرأة واحدة دوام عملها شهري، فهي مهددة بتوقف العمل في أية لحظة. ومن الواضح ان هذا القطاع يأوى الفئات الفقيرة والمضطرة للعمل بأية شروط. (الجدول ١٥).

(د) تاريخ البدء بممارسة العمل

ان نسبة كبيرة من نساء العينة (٤١ في المائة) بدأن بممارسة اعمالهن منذ فترة زمنية بعيدة تعود احياناً الى اكثر من ١٠ سنوات ومنهن من حددن فترة عملهن باكثر من ٤٠ سنة او ٣٠ سنة او ٢٥ سنة. وقد لاحظنا ان غالبية هؤلاء هن من النساء الارامل او المطلقات اللواتي اجبرتهن الظروف على ممارسة العمل طوال هذه الفترة.

كما ان هناك نسبة مرتفعة من النساء (٢٠ر٥ في المائة) اللواتي بدأن العمل منذ فترة تراوحت بين ٥ و ١٠ سنوات كما يبين الجدول ١٦، كذلك هناك عدد من النساء (١٥ في المائة) اللواتي بدأن العمل حديثا. والمرجح ان ترتفع هذه النسبة مع الوقت نظراً لاستفحال الأزمة الاقتصادية في البلاد ولتعدد انعكاساتها السلبية على حياة المواطن.

(هـ) الدخل السنوي من العمل

يتضح من خلال معطيات الجدول ١٧ ان دخول النساء (٦٣ر٥ في المائة) من اعمالهن الهامشية تتراوح بين ٠٠٠ ٥٠ و ٠٠٠ ٢٠٠ ليرة سنويا باستثناء عدد قليل منهن يتقاضين اكثر من ٠٠٠ ٢٠٠ (٢٢ر٥) او اقل من ٠٠٠ ٥٠ (١٤ في المائة).

وتختلف الدخول باختلاف طبيعة العمل واستمراريته، فالخياطات والحائكات تختلف دخولهن باختلاف كمية الانتاج. والعاملات الزراعيات تتحدد دخولهن باستمرار العمل، والخادمات في المنازل بعدد ايام العمل، وبيع الالبسة بكمية المبيعات، وصناعة المواد الغذائية بكمية الانتاج وبتسويقه.

الجدول ١٥- توزيع النساء العاملات حسب طبيعة العمل واستمراريته

الجدول ١٥- توزيع النساء العاملات حسب طبيعة العمل واستمراريته

طبيعة العمل	يومي	اسبوعي	شهري	موسمي	غير محدد	المجموع	النسبة المئوية
خياطة	٩	-	-	-	٢٩	٣٨	(١٩)
حياكة صوف (يدوي وآلي)	١	-	-	٩	٦	١٦	(٨)
تطريز وكروشيه	٣	-	-	-	١٤	١٦	(٨)
رسم على القماش و الزجاج	-	-	-	-	٤	٤	(٣)
عاملة زراعية	-	-	-	-	٢٥	٢٥	(١٢٫٥)
تربية المواشي ورعايتها	١	-	-	-	١١	١٢	(٦)
صناعة المواد الغذائية: اجبان والبان وكشك	٣	-	-	٦	٢	١٠	(٥)
ازالة الشعر الزائد وتنظيف وتخطيط حواجب	-	-	-	-	٨	٨	(٤)
تصفيف الشعر	٣	-	-	-	٩	١١	(٥٫٥)
تدريس خصوصي	٣	-	-	-	-	٣	(١٫٥)
خدمة في منازل	٢٠	-	-	-	-	٢٠	(١٠)
تطبيب وتمريض (قابلة)	-	-	-	-	٥	٥	(٢٫٥)
بيع ادوات تجميل	-	-	-	-	٤	٤	(٣)
مطربة	-	-	-	٣	-	٣	(١)
بيع الالبسة الجاهزة الجديدة والمستعملة، (بسطة وكشه)	٣	-	-	-	١٢	١٤	(٧)
طبـــخ	-	٣	-	-	-	٣	(١)
زراعة الخضار والفاكهة وبيعها	-	-	-	٤	١	٥	(٢٫٥)
بيع الاصواف	-	-	-	١	-	١	(٠٫٥)
تنظيف الملابس	-	-	-	-	١	١	(٠٫٥)
تحضير الخبز العربي	٣	-	-	-	-	٣	(١٫٥)
المجموع النسبة المئوية	٤٥ (٢٢٫٥)	٣ (١)	- -	٢٢ (١١)	١٣١ (٦٥٫٥)	٢٠٠ (١٠٠)	١٠٠

الجدول ١٦- توزيع النساء العاملات حسب طبيعة العمل وتاريخ البدء به

طبيعة العمل / تاريخ البدء بممارسة العمل	اقل من سنة	سنة-٢	٢-٣	٣-٥	٥-١٠	١٠ سنوات واكثر	المجموع
خياطة	٣	٤	٤	٣	٧	١٧	٣٨
حياكة صوف (يدوي وآلي)	-	٢	٣	١	٥	٥	١٦
تطريز وكروشيه	-	٢	٣	١	٥	٥	١٦
رسم على القماش و الزجاج	-	٢	١	-	-	١	٤
عاملة زراعية	١	٣	٢	٦	٣	١٠	٢٥
تربية ماشية ورعايتها	-	-	-	١	٣	٨	١٢
صناعة المواد الغذائية: اجبان والبان وكشك	-	١	١	-	٣	٥	١٠
ازالة الشعر الزائد وتنظيف وتخطيط حواجب	-	-	-	-	٥	٣	٨
تصفيف الشعر	-	٣	-	٥	١	٢	١١
تدريس خصوصي	-	١	-	١	-	١	٣
خدمة منازل	١	-	٢	٧	٤	٦	٢٠
تطبيب وتمريض (داية)	-	-	-	-	-	٥	٥
بيع ادوات تجميل	١	١	-	١	-	١	٤
مطربة	-	-	-	-	٢	-	٢
بيع الألبسة الجاهزة الجديدة والمستعملة، (بسطة وكشه)	-	٢	٣	٢	٤	٣	١٤
طبـــخ	-	-	١	-	١	-	٢
زراعة الخضار والفاكهة وبيعها	-	-	-	١	-	٤	٥
بيع الاصواف	-	١	-	-	-	-	١
تنظيف الملابس	-	-	-	-	-	١	١
تحضير الخبز العربي وبيعه	-	-	-	١	-	٢	٣
المجموع/النسبة المئوية	٨ (٤)	٢٢ (١١)	١٨ (٩)	٢٩ ٥ر١٤	٤١ ٥ر٢٠	٨٢ (٤١)	٢٠٠ (١٠٠)

والجدير بالذكر ان جميع هؤلاء العاملات لا يخضعن لأية تشريعات تتعلق بالعمل وليس لأحداهن أفضلية على الأخرى من ناحية الأقدمية في العمل وانما يخضعن لشروط العرض والطلب فقط، فهن اذن ينظمن عملهن، خاصة وان ١٤٦ امرأة من اصل ٢٠٠ أي ٧٣ في المائة من نساء العيِّنة، يعملن لحسابهن الخاص حسب ما يبين الجدول ١٨.

واذا حاولنا حساب معدل الدخل الشهري للمرأة العاملة في العينة نحصل على مبلغ قدره ١٠٩٥٨ ليرة لبنانية في الشهر في حين ان الحد الأدنى للأجور هو ١٥٠٠٠ ليرة لبنانية. اما عن كيفية تقاضي هذا الدخل فنلاحظ من خلال المعطيات الواردة في الجدول ١٩ ان تقاضي الدخل يعود الى طبيعة العمل الهامشي، فالخياطة والحائكة ومصففة الشعر والبائعة تتقاضى أجرتها عن القطعة الوحدة أو العمل الواحد. ومن هنا يتضح ارتفاع نسبة (٥٦ في المائة) اللواتي يتقاضين بدل عملهن على وحدة العمل (١١٢).

اما العاملات في الزراعة والخدمة في المنازل (١٨ في المائة) فإنهن يتقاضين أجرا يوميا، والمدرسات وعاملات المكياج والتزيين (٤ في المائة) يتقاضين بدل اتعابهن حسب عدد ساعات العمل. فيما ان بعض العاملات الزراعيات والمطربات (٢٥ في المائة) يتقاضين بدل اتعابهن على اساس مقطوع، أي محدد سلفا (الجداول ١٧ و ١٨ و ١٩).

(و) <u>اهمية دخل المرأة العاملة في القطاع الهامشي بالنسبة للاسرة</u>

اعترفت ١٤٥ امرأة من اصل مجموع النساء في العينة المستجوبة (٧٢ر٥ في المائة) باهمية دخلهن بالنسبة للأسرة وبمساهمتهن في تحمل اعبائها المادية. وهؤلاء النساء، ينفقن دخلهن بأكمله على الأسرة وحدها (٢٧ في المائة) أو ينفقنه على الأسرة وعلى انفسهن (٦٤ر٥ في المائة) حسب ما يتبين من الجدول ٢٠ .

اما اللواتي لا يعتبرن دخلهن اساسيا فانهن رغم ذلك ينفقن هذا الدخل على الأسرة اذ انه رغما عن قيمته الضئيلة، يخفف من بعض الاعباء الأسرية. واللواتي يحتفظن بدخلهن ولا يعتبرنه رئيسياً هن من الفتيات العازبات، اذ انهن يحصلن على مبالغ زهيدة يصرفنها على ملابسهن واحتياجاتهن الخاصة. ولكن بشكل عام يمكننا ان نعتبر ان دخل المرأة يلعب دوراً اساسياً في تحمل اعباء الأسرة المادية.

الجدول ١٧- توزيع النساء العاملات حسب طبيعة العمل والدخل السنوي
(بآلاف الليرات اللبنانية)

طبيعة العمل	أقل من ٥٠	٥٠ الى ١٠٠	١٠٠ الى ٢٠٠	٢٠٠ وما فوق	المجموع
خياطة	٦	١٣	١٠	٩	٣٨
حياكة صوف (يدوي وآلي)	٦	٦	٢	٢	١٦
تطريز كروشيه	١	٨	٣	٤	١٦
رسم على القماش و الزجاج	-	٢	-	٢	٤
عاملة زراعية	٣	١٣	٩	-	٢٥
تربية المواشي ورعايتها	١	٦	٣	٢	١٢
صناعة المواد الغذائية: اجبان والبان وكشك	١	٤	٢	٣	١٠
ازالة الشعر الزائد وتنظيف وتخطيط حواجب	١	١	٤	٢	٨
تصفيف الشعر	٣	٣	٢	٣	١١
تدريس خصوصي	١	١	-	١	٣
خدمة في المنازل	-	٤	١١	٥	٢٠
تطبيب وتمريض (قابلة)	١	٢	٢	-	٥
بيع ادوات تجميل	١	١	١	١	٤
مطربة	-	-	-	٢	٢
بيع الألبسة الجاهزة الجديدة والمستعملة، (بسطة وكشه)	٢	٤	٤	٤	١٤
طبـــخ	-	٢	-	-	٢
زراعة خضار وفاكهة وبيعها	-	١	١	٣	٥
بيع الاصواف	١	-	-	-	١
تنظيف الملابس	-	-	-	١	١
تحضير الخبز العربي	-	١	١	١	٣
المجموع/النسبة المئوية	٢٨ (١٤)	٧٢ (٣٦)	٥٥ (٢٧ر٥)	٤٥ (٢٢ر٥)	٢٠٠ ١٠٠

الجدول ١٨- عدد ونسبة النساء العاملات حسب رب العمل

مستقل (عمل للحساب الخاص)	لدى رب عمل	في مؤسسة	المجموع
١٤٦ (٧٣ في المائة)	٥٤ (٢٧ في المائة)	-	٢٠٠ (١٠٠ في المائة)

الجدول ١٩- توزيع النساء العاملات حسب قيمة الدخل السنوي من العمل وكيفية تقاضيه

كيفية تقاضيه / قيمة الدخل (بآلاف الليرات اللبنانية)	أقل من ٥٠	٥٠ الى ١٠٠	١٠٠ الى ٢٠٠	٢٠٠ وما فوق	المجموع	النسبة المئوية
يوميا	٣	١٣	١٥	٥	٣٦	(١٨)
اسبوعيا	١	٥	-	٤	١٠	(٥)
شهريا	-	٢	٥	٢	٩	(٤ر٥)
عن القطعة أو العمل الواحد	٢٢	٤٤	٢٢	٢٤	١١٢	(٥٦)
حسب عدد ساعات العمل	١	٢	٢	٣	٨	(٤)
كأجر مقطوع	٤	٦	١١	٧	٢٥	(١٢ر٥)
المجموع/النسبة المئوية	٢٨ (١٤)	٧٢ (٣٦)	٥٥ (٢٧ر٥)	٤٥ (٢٢ر٥)	٢٠٠ (١٠٠)	(١٠٠)

الجدول ٢٠- توزيع النساء العاملات حسب اهمية الدخل وأوجه الانفاق

أوجه الانفاق / تصنيف الدخل	رئيسي	غير رئيسي	المجموع/النسبة المئوية
تحتفظ به لنفسها	-	١٧	١٧ (٨ر٥)
تنفقه على الأسرة	٤٧	٧	٥٤ (٢٧)
تنفقه على نفسها وعلى الأسرة	٩٨	٣١	١٢٩ (٦٤ر٥)
المجموع/النسبة المئوية	١٤٥ (٧٢ر٥)	٥٥ (٢٧ر٥)	٢٠٠ (١٠٠) (١٠٠)

(ز) تسويق الانتاج

يلاحظ أن اكثر من نصف النساء المستجوبات (٥ر٥١ في المائة)، وخاصة العاملات في الخياطة والحياكة وتصفيف الشعر، يقمن باعمالهن بناء على توفر الطلب عليها او لقاء أجر معين أسوة بالخدم في المنازل والممرضات. لذلك فقد انحصر موضوع تسويق الانتاج بـ ٩٧ امرأة (٥ر٣٧ في المائة من العينة) واكثرهن من العاملات في التطريز والرسم على القماش والبائعات. أما الأسواق فهي في غالبيتها محلية (٧ر٥٥ في المائة). وتقوم المرأة بنفسها عادة بتسويق انتاجها (٨ر٥٩ في المائة) حسب ما يبين الجدول ٢١.

وهناك من يلجأن الى وسيط او يستعن بأحد أفراد الأسرة بتسويق الانتاج، (٤ر١٣ في المائة) وخاصة اذا كان الأمر يتطلب تسويقه داخلياً او خارجياً.

الجدول ٢١- الجهة التي تقوم بتسويق الانتاج والأسواق المتاحة له

الأسواق المتاحة	الجهة التي تقوم بتسويق الانتاج	المرأة نفسها	احد أفراد الأسرة	رب عمل	وسيط	المجموع	النسبة المئوية
محلية		٤٦	٤	١	٣	٥٤	(٧ر٥٥)
داخلية		٦	١	١	-	٨	(٢ر٨)
خارجية		-	-	٣	-	٣	(١ر٣)
محلية وداخلية		٥	٢	١١	-	١٨	(٦ر١٨)
محلية وداخلية وخارجية		-	١	٢	-	٣	(١ر٣)
داخلية وخارجية		١	-	٨	٢	١١	(٣ر١١)
المجموع/النسبة المئوية		٥٨ (٨ر٥٩)	٨ (٢ر٨)	٢٦ (٨ر١٦)	٥ (٥ر٢)	٩٧ (١٠٠)	(١٠٠)

ملاحظة: ان ١٠٣ من النساء العاملات يقمن بعملهن بناء على توفر الطلب عليها (خياطة او حياكة) يتقاضين اجراً عن عملهن (خدمة في المنازل، تمريض وما الى ذلك)، وهن، بالتالي، لسن بحاجة الى تسويق انتاجهن.

الفصل الثالث

العوامل الموضوعية والدوافع التي تحكم العمل الهامشي والمشاكل والصعوبات التي تواجهها المرأة العاملـــــة

ألف- دوافع اختيار العمل الهامشي

يبقى الدافع الاول والأساسي لاختيار المرأة لعملها الهامشي هو الحاجـــة، فاكثرية النساء صرّحن وبشكل علني انهن يعملن لسد الحاجة ولتحمل اعباء الأســـرة المادية حسب ما يبين الجدول ٢٢.

ولكن هناك عدة عوامل أخرى أثرت ايضاً في اختيار المرأة لعملها. وأهـــم هذه العوامل هو الرغبة او الميل الى العمل. والمقصود هنا إما الميل للعمل نفســه او الأحساس بالمسؤولية الأسرية. ويتضح ايضاً ان غياب الزوج أثّر ايضاً في اختيـار المرأة للعمل الهامشي الى جانب عامل في غاية الأهمية الا وهو افتقارها الـــى المؤهلات العلمية والفنية. اما اختيار العمل الهامشي هرباً من الفراغ فقط فهـــو ينطبق على العازبات اللواتي اجبرتهن الظروف على ترك مقاعد الدراسة فيما لـــم يسمح مستواهن العلمي لهن بمزاولة عمل رسمي او منظم، ولذا فانهن يعتبرن العمـل الهامشي مرحلة انتقالية ويتطلعن الى الزواج والاستقرار.

وهناك دوافع أخرى ترددت في بعض الأجابات، منها بعض النساء يعملـــن لمساعدة الزوج وأخريات بسبب غياب الوالدين او عدم زواجهن او بسبب كـــون الزوج مخطوفاً او مقعداً او عاطلاً عن العمل او مريضاً.

باء - موقف الأهل من عمل المرأة

يوضح الجدول ٢٣ مواقف الاهل من عمل المرأة. فمنهم من شجعها ومنهـــم من رفض مبدأ العمل ومنهم من لم يكن له موقف حيال ذلك.

والغالب هو الموقف التشجيعي (٥ر٤٨ في المائة) وخاصة من قبل الـــزوج او الأهل والام بصورة أساسية طالما ان المرأة تساعد في تحمل اعباء الأسرة.

الجدول ٢٢- توزيع النساء العاملات حسب الدوافع الأساسية لقيامهن بعمل معين

الدوافع	العدد
الحاجة	١٨٤
ملء الفراغ	٢٧
الرغبة	٦٢
غياب الزوج	٣٣
عدم توفر المؤهلات الكافية للقيام بعمل آخر	٣٩
أسباب أخرى	٢٥

الجدول ٢٣- موقف الأهل من عمل المرأة والجهة التي دفعتها لاختيار عمل معين

الجهة التي دفعت المرأة لاختيار عمل آخر / موقف الزوج والأهل	تشجيع	رفض	لا تشجيع ولا رفض	لا رأي	المجموع	النسبة المئوية
الزوج	٢٣	-	-	١	٢٤	(١٢)
الأب	٣	-	١	-	٤	(٢)
الأم	٢١	-	٦	٢	٢٩	(١٤٫٥)
الأب والأم	١٠	-	-	-	١٠	(٥)
اشخاص أخرون	٤	١	٣	٣	١١	(٥٫٥)
المرأة نفسها	٣٠	٦	٢٢	٣٥	٩٣	(٤٦٫٥)
اعتبارات اجتماعية	٦	٢	٩	١٢	٢٩	(١٤٫٥)
المجموع/النسبة المئوية	٩٧ (٤٨٫٥)	٩ (٤٫٥)	٤١ (٢٠٫٥)	٥٣ (٢٦٫٥)	٢٠٠ (١٠٠)	(١٠٠)

اما الجهة التي تحدد نوع العمل فهي المرأة نفسها (٢٩ في المائة). وفي بعض الاحيان كان للزوج وللأم قرار في الاختيار (٢٢ في المائة). وقد كان للإعتبارات الاجتماعية دورها في تحديد العمل اذ ان النساء العاملات في القطاع الهامشي يرغبن في اختيار الاعمال التي ترضي الناس والمجتمع (٥ر١٤ في المائة).

جيم- طبيعة العمل اليومي قبل البدء بممارسة العمل الهامشي

ان عددا لا بأس به من النساء العاملات حالياً لم يزاولن العمل من قبل (٥ر٣٧ في المائة) او كن على مقاعد الدراسة (٥ر١٣ في المائة) فاجبرتهن الظروف على ترك المدرسة والقيام بأي عمل كان لسد احتياجات الأسرة. والبعض الآخر (٥ر٢٣ في المائة) من النساء كن عاطلات عن العمل قبل البدء بممارستهن للعمل الهامشي الحالي.

اما اللواتي كن يمارسن العمل المنظم من قبل (٦ في المائة) فقد تركن عملهن إما بسبب الزواج او بسبب النزوح او التهجير نتيجة الحرب، ولجأن الى العمل الهامشي (الجدول ٢٤).

الجدول ٢٤- توزيع النساء العاملات حسب طبيعة النشاط اليومي قبل البدء بممارسة العمل الهامشي الحالي

طبيعة النشاط اليومي	عمل منزلي فقط	عاطلة عن العمل	طالبة	عمل هامشي آخر	عمل منظم	المجموع
العدد/النسبة المئوية	٧٥ (٥ر٣٧)	٤٧ (٥ر٢٣)	٢٧ (٥ر١٣)	٣٩ (٥ر١٩)	١٢ (٦)	٢٠٠ (١٠٠)

دال - الاستمرار في نفس العمل او الأنتقال الى عمل آخر

ان ١٤٧ امرأة (أي ٥ر٧٣ في المائة من العينة) فضلن الاستمرار في هذا العمل رغم هامشيته وطابعه غير المنظم وغير القانوني وذلك لأنهن يفتقدن الى المؤهلات والكفاءات العلمية التي تتيح لهن اختيار عمل منظم بدلا منه.

اما من فضلن الانتقال الى عمل آخر فهن اللواتي يتمنين الانتقال الى عمل ثابث ومنظم يتيح لهن الاستفادة من حماية القانون والخدمات الاجتماعية والصحية، او يفضلن الانتقال الى عمل ينطوي على قدر أقل من المجهود الجسدي (مثلا، الانتقال من العمل الزراعي الى العمل في محل تجاري).

وهناك فئة أخرى من النساء تمنين ترك العمل نهائيا إذ لم يعد بوسعهن مزاولة العمل بسبب أوضاعهن الصحية، وغالبيتهن من المسنات او اللواتي تخطين سن العمل القانونية.

هـاء- <u>الصعوبات التي تواجه النساء العاملات في القطاع الهامشي</u>

ان من أهم الصعوبات التي تواجهها المرأة العاملة هي صعوبة التوفيق بين العمل الهامشي والعمل المنزلي. فالمرأة التي تتحمل مسؤولية التدبير المنزلي لا يعود لديها متسع من الوقت للقيام بعملها الهامشي او للارتباط بساعات عمل معينة، كما هو مبين في الجدول ٢٥. ولذلك فهي تعاني دائما من ضيق الوقت المخصص للعمل.

كذلك، من أهم المشاكل التي تواجهها المرأة مشكلة عدم وجود أية ضمانات، او خدمات اجتماعية وصحية تساعدها على تحمل أعباء المعيشة او تؤمن لها ولأسرتها العلاج والرعاية الصحية.

وبالاضافة الى ذلك تشكو النساء من افتقارهن الى المؤهلات العلمية الكافية لتطوير عملهن وللاستفادة من مستجدات العصر. وقد اعترضن بعضهن على فقدان المواد الأولية الضرورية لعملهن او على عدم قدرتهن على شراء هذه المواد، ان توفرت، نظراً للغلاء الفاحش وتدني القيمة الشرائية لليرة اللبنانية، وخاصة اذا كانت هذه المواد مستوردة.

اما اللواتي يقمن بتسويق انتاجهن فقد شكين من عدم توّفر الأسواق وخاصة في الوقت الحالي، حيث خف الطلب على منتجهاتهن، نظراً للارتفاع الحاد في اسعارها ولاعتبارها من الكماليات التي يمكن الاستغناء عنها.

والبعض الآخر منهن يعاني من مشاكل أخرى تسبب لهن المعاناة، منها بعد مكان العمل عن المسكن مما يضطرهن الى السير مسافات طويلة على الاقدام نظراً لارتفاع أجور النقل، او طبيعة العمل المرهقة وعجزها عن استبداله بغيره، او تدهور وضعهن الصحي مما يعيق امكانية قيامهن بالعمل بشكل أفضل ويحد من استمرارهن فيه.

واو- <u>الشروط الواجب توفرها للمحافظة على الجودة في العمل او للقيام به على أكمل وجه</u>

تعددت الشروط الضرورية، برأي النساء العاملات، للمحافظة على الجودة في العمل. فمنهن من تمنين تأمين المساعدات المالية التي تتيح لهن الفرص لشراء آلة حياكة كهربائية او ماكنة خياطة حديثة او لفتح محل للبيع بدلاً من حمل الكشة (البقشه) او عرض البضاعة في الطرقات والمنازل. ومنهن من طالبن بدورات تأهيلية ضمن امكاناتهن تساعدهن على تغيير عملهن وتحديثه لكي يتماشى مع تطورات العصر. والغالبية العظمى من النساء طالبت بايجاد تشريعات تؤمن الحماية وتساعدهن على تخطي العوائق المادية والمعنوية التي يواجهنها (الجدول ٢٦).

وقد تركزت تطلعات النساء المستجوبات على النقاط التالية:

- توفير اسواق للانتاج؛
- ايجاد أماكن لرعاية الأطفال أثناء مزاولة المرأة لعملها؛
- ايجاد مراكز للتشغيل.

الجدول ٢٥- توزيع النساء العاملات، حسب رأيهن بشأن الصعوبات التي تواجههن في ممارسة عملهن الهامشي

الصعوبات	العدد
صعوبة التوفيق بين العمل الهامشي والعمل المنزلي	١٢٤
ضيق الوقت المخصص للعمل	٣٦
معارضة الزوج او الأهل لمبدأ العمل	٥
عدم توفر المواد الاولية	٩
عدم توفر أسواق للمنتجات	١٨
عدم القدرة على شراء المواد الاولية	١٤
عدم توفر المؤهلات الكافية	٢٥
عدم وجود ضمانات	١٧٥
أسباب أخرى	٢٣

الجدول ٢٦- توزيع النساء العاملات حسب الشروط الواجب توفرها، حسب رأيهن، للمحافظة على الجودة في العمل او للقيام به على نحو أكمل

الشروط الواجب توفرها	عدد النساء
تامين المساعدات المالية	٦٦
توفير دورات تاهيلية	٦٩
ايجاد التشريعات التي توفر الحماية والضمان	١٨٧
توفير اسواق للانتاج	٤٢
أسباب أخرى	١٥

الفصل الرابع

أثر الحرب على ممارسة العمل الهامشي والتدابير المتخذة لمواجهة الأزمة الحالية

ألف- أثر الحرب اللبنانية على ممارسة المرأة لعملها الهامشي

ان ١٠٥ (٥ر٥٢ في المائة) من النساء المستجوبات اعترفن بآثار الحرب على ممارستهن لعملهن. وقد اتخذت هذه الآثار جوانب عديدة انعكست في أجوبة النساء المستجوبات، فيما يلي أبرزها:

- توقفت بعض النساء عن عملهن خلال فترة الحرب واضطررن للجوء الى تأمين معيشتهن او للاستدانة لتأمين قوتهن؛

- اشتكى عدد كبير منهن من قلة العمل وانخفاض الطلب عليه؛

- أدت الهجرة والنزوح ببعضهن الى الانتقال من عمل الى عمل آخر؛

- كانت الحرب السبب في موت الزوج او الأب، مما حدا بالمرأة الى مزاولة عمل كانت تجهله؛

- أصيبت المرأة بارهاق نفسي وجسدي نتيجة الحرب والتهجير مما حد من قدرتها على العمل؛

- دفع ارتفاع الاسعار وغلاء المعيشة المرأة الى العمل؛

- تضاءلت الأسواق المتاحة لتسويق الانتاج نتيجة لانقطاع وسائل المواصلات بين المناطق؛
- انخفاض الطلب على المنتجات بسبب تفشي الغلاء؛
- لم تعد الأجور تكفي للوفاء بالاحتياجات الأساسية وتأمين القوت اليومي بسبب هبوط سعر صرف الليرة؛
- أدت الحرب الى توقف بعض النساء عن الدراسة واجبارهن على ممارستهن العمل الذي تقمن به حاليا؛
- اضطر بعض النساء للتوقف عن العمل بسبب إصابتهن خلال الأحداث.

باء- كيف تواجه المرأة الأزمة الاقتصادية الحالية

اجمعت النساء المستجوبات على وجود أزمة اقتصادية واكّدن انهن يعملن بكل طاقاتهن من اجل مواجهتها وذلك باتخاذ التدابير التالية:

- التقنين التام والتوفير قدر الأمكان؛

- تكثيف ساعات العمل ورفع نسبة الانتاج؛

- العمل بصورة دؤوبة ومستمرة؛

- الاكتفاء بما هو ضروري جداً والاستغناء عن الكماليات؛

- التماس المساعدة من الجهات التي تقدم الاعاشة ومن المحسنين؛

- تحضير المؤن وتصنيع كافة المواد الغذائية؛

- زراعة المحاصيل البسيطة الضرورية للاستهلاك اليومي وتربية الماشية لاستهلاك منتجاتها؛

- تحضير كل ما يلزم في المنزل وشراء الألبسة المستعملة؛

- شراء ارخص الاصناف؛

- الاعتماد على الحليب ومشتقاته كغذاء وعلى المنتجات الزراعية التي تزرعها المرأة بنفسها؛

- الاستغناء عن أشياء كثيرة، حتى من الدواء؛

- البحث عن فرص أخرى للعمل؛

- مزاولة اكثر من عمل هامشي واحد.

الباب الثالث

أهمية العينة المستجوبة وحدودها وأوجه المساعدة الرئيسية لدعم القطاع الهامشي

الفصل الأول

أهمية العينة المستجوبة وحدودها

يمكن اعتبار العينة المستجوبة في هذه الدراسة ذات قيمة كبيرة لأنها شملت فعلا نسبة كبيرة من الاعمال الهامشية. كما انها كانت شاملة بالنسبة لشرائح اقتصادية اجتماعية مختلفة اذا اخذنا بعين الاعتبار مختلف فئات الدخل، مع العلم ان القطاع الهامشي غالباً ما يتمركز في الاوساط الشعبية الفقيرة لا سيما المعدمة منها. وقد شملت العينة اعمالاً هامشية من عدة قطاعات منها: الزراعة وتربية المواشي، والأعمال الحرفية، والخدمات، والتجارة وما الى ذلك... ثم انها غطت اعمالاً هامشية خاصة بالأماكن الريفية واخرى خاصة بالأماكن الحضرية.

اما اختيار عينة من محافظة البقاع في لبنان، فهو اختيار قيّم ايضا لان البقاع يعطي صورة عن تعايش مختلف الطوائف والذهنيات. وفي نفس الوقت تعتبر منطقة البقاع منطقة طرفية وبعض مناطقه تعتبر مناطق نائية وقد كان حظها في التنمية قليلا بسبب مركزية الاقتصاد اللبناني المبالغ فيها. ومن جهة أخرى يجب ان نلفت النظر الى ان البقاع لم يشهد بشكل مكثف الاحداث الاليمة التي شهدتها بيروت العاصمة وضواحيها، ولكنه ومع ذلك تأثر بنتائج الحرب السلبية، مثل التدمير والقتل والخطف والتهجير، والايجابية، مثل النمو السريع لبعض المناطق البعيدة عن العاصمة واتجاه الناس الى تأسيس اعمال جديدة لهم في مناطق بعيدة عن العاصمة.

لكن هذه العينة، رغم محاسنها، تبقى عشوائية وهي لا تعطي صورة دقيقة ومحددة للقطاع الهامشي لوضع المرأة في هذا القطاع. فهناك اعمال هامشية لا يجرى التصريح عنها لاسباب عديدة: فبعض هذه الأعمال منافٍ للأخلاق وبعضها مخالف للقانون، كزراعة المخدرات وما الى ذلك... ومن جهة اخرى هناك اسئلة تقييمية قد لا تجيب عليها المرأة المستجوبة بشكل دقيق: مثلا رأي البيئة بنوع عملها او لماذا اختارت هذا العمل او ذاك - او نوع المساعدات التي تحتاج اليها في عملها...

وفي إجابتها على الأسئلة التقييمية تخضع المرأة بسهولة للمفاهيم الحضارية السائدة التي ترتبط عادة بالتخلف الذي ترمي الدراسات المعنية بالقطاع الهامشي الى معالجته. ولا يجوز ان ننسى ان تخلف المرأة بصورة عامة وانسياقها

بسهولة الى العمل في القطاع الهامشي مرتبطان بالتقسيم التقليدي للعمل بين الرجل والمرأة الذي يدفع عادة الى اهمال واقع المرأة وموقعها في عملها ودورها. فالى جانب الاحتياجات المباشرة التي تحدثت عنها جميع المستجوبات، علينا ان نعي الخلفيات الحضارية لحالة المرأة وواقعها المتخلف وان نحدد وسائل فعالة لمعالجة هذه الحالة وهذا التخلف. وهذه الخلفيات تجعلنا نميز بين نوعين من المساعدات سنتحدث عنها في الفصل اللاحق.

الفصل الثاني

الأوجه الرئيسية لمساعدة ودعم القطاع الهامشي ولتحسين أوضاع النساء العاملات فيه

ربما كان علينا ان نذكر في اول هذا الفصل بان تحسين اوضاع النساء بشكل عام هو خدمة «عامة» اكثر منها خدمة «خاصة» بالنساء انفسهن حيث انها تنعكس ايجابا على سائر المجتمع وعلى سائر القطاعات والنشاطات، ابتداء من تربية الاولاد وانتهاءً ببناء العلاقات الاجتماعية والمدنية والسياسية السليمة التي تعزز مكانة الانسان بشكل عام ومساعدة النساء العاملات في القطاع الهامشي بالتحديد هي فرصة ثمينة للتوجه الى الفئات الاكثر حاجة وعوزاً والتي تعيش عادة في دوامة «الهامشية - التخلف» فتبقى مظلومة فتؤخر بدورها مسيرة التنمية في المجتمع بكامله.

بعد هذه الملاحظات، يمكننا ان نستخلص من مجمل الأجوبة التي حصلنا عليها في هذه الدراسة، عدة أنواع من المساعدات المباشرة التي تطالب بها النساء، فضلاً عن المساعدات غير المباشرة، ونعني بذلك تلك التي لم يطالب بها أحد من المستجوبات ولكنها قادرة على تغيير الوضع البنيوي بأكمله.

ألف- <u>المساعدات المباشرة</u>

١- <u>الخدمات الصحية والاجتماعية</u>: كانت هذه الخدمات الهاجس الاكبر لدى المستجوبات لان عملهن لا يحميهن ولا يوفر لهن مظلة الحماية التي يطمح اليها عادة الانسان ليبعد عنه شبح القلق على مصيره، خاصة اذا كان دخله متدنيا وغير مستقر. وفي هذا المجال ثمة حاجة الى تشريعات وطنية - ربما بمبادرة دولية - توّسع دائرة الخدمات الصحية والاجتماعية لتشمل سائر الفئات الاجتماعية التي هي بحاجة لها والتي لا تستطيع مواجهة بعض الظروف الطارئة، ومنها المرض، بوسائلها الخاصة وبدخلها المتواضع.

٢- <u>تسويق الانتاج</u>: وهو مجال مهم من مجالات المساعدة لأن العمل الهامشي يخضع اكثر من غيره لعشوائية السوق التجارية. وغالباً ما يُستثمر العمل الهامشي فيقع بين ايدي الوسطاء الذين يستفيدون شخصيا من هامشيته

لجني الارباح الطائلة. وهنا قد تختلف المساعدات حسب نوع العمل الهامشي، ففي بعض الاحيان يمكن تشجيع قيام تعاونيات انتاجية وفي احيان أخرى يستلزم الامر ايجاد اسواق خارجية أو قيام الدولة والهيئات الدولية بمبادرات بهذا الشأن.

٣- دور الحضانة للاهتمام بالاولاد اثناء انشغال النساء بعملهن: لا شك ان دور الحضانة تخفف الاعباء عن النساء العاملات. لكن هذا الموضوع تسهل معالجته في المدن أكثر منها في الارياف، وهو يشمل عمل النساء في القطاع المنظم والرسمي وفي القطاع الهامشي على السواء.

٤- ايجاد مراكز للتشغيل: كانت امنية العديد من النساء اللواتي شكين من عدم الاستقرار في عملهن ومن قلة المداخيل نسبة للاعباء المادية الأسرية الكبيرة. وهذا الموضوع يتطلب دراسات دقيقة لمختلف القطاعات ومختلف المناطق حيثما ايجاد مراكز للتشغيل، لكي تتوافق مراكز التشغيل مع احتياجات النساء من العمل ومع الاحتياجات المتعلقة بالاقتصاد الوطني والمجتمع.

٥- تشريعات العمل: من الضروري ان تتوسع تشريعات العمل لتشمل القوانين العاملين في مختلف القطاعات اذ يعطي ذلك نوعاً من الحماية للعاملين ضد جشع المستغلين. وهذا الموضوع يهم النساء العاملات لدى رب عمل، وخارج الأسرة.

٦- الى جانب النقاط التي ذكرناها يمكن التحدث عن المساعدات العينية التي يمكن تقديمها مباشرة الى النساء العاملات في مختلف نشاطات القطاع الهامشي، وخاصة العاملات لحسابهن. وهذه المساعدات تتراوح بين المواد الأولية التي يحتجن اليها في عملهن الى المساعدات الطبية والغذائية والمالية. وبامكانها ان تسد حاجات مباشرة وآنية وان تخفف من أعباء النساء العاملات في القطاع الهامشي واللواتي يحتجن لدخولهن من أجل تحمل اعباء الأسرة، لكن هذه المساعدات لا تكفي اطلاقا لمعالجة التخلف والعوز بشكل دائم.

باء - المساعدات غير المباشرة

ولعل أهم المساعدات هي المساعدات الرامية الى معالجة موضوع العمالة في القطاع الهامشي بشكل شامل. وتبدأ هذه المساعدات بانشاء مراكز ثابتة لمتابعة عمل القطاع الهامشي احصائيا وتوثيقه من أجل تحديد الاحتياجات في هذا

القطاع وجمع المعلومات عنه بشكل مستمر، ابتداء من تحديد برامج لمحو الامية والتثقيف المدني والصحي وانشاء مراكز للتأهيل الفني والعلمي من أجل مساعدة النساء في تأهيل انفسهن واختيار العمل الذي يناسبهن، وانتهاءً باجراء الدراسات الشاملة الرامية الى اكتشاف فرص جديدة للعمل وتوجيه النساء نحوها بعد تأهيلهن. وربما توّجت هذه المساعدات «رعاية» دولية ثابتة للمرأة في القطاع الهامشي عبر انشاء مركز ابحاث وتوثيق واستشارات يتولى المسح الميداني والدراسات الميدانية المستمرة وتحديد الاحتياجات بشكل مستمر ورسم خطة شاملة للتنمية يجري التنسيق في تطبيقها بين الهيئات الدولية والسلطات المحلية.

ونختتم هذه الدراسة الميدانية بتذكير هو ان لبنان يتأرجح حاليا بين الانهيار الكامل وبين اعادة البناء المترددة والخجولة. وهو مثقل بالمشاكل والصعاب نظراً لتراكم الازمات بسبب تداخل نقاط الضعف فيه: فالى جانب كون المجتمع اللبناني مجتمعاً ناسياً، فهو مجتمع اضنته الحرب طوال ١٤ عاما، واجهزت عليه منذ حوالي اربع سنوات ازمة اقتصادية حادة ضاعفت من انهياره واختلال بنيانه.

ومن الطبيعي ان تقع الأعباء والانعكاسات السلبية بشكل خاص على «الحلقة الاضعف» فيه، وهي القطاع الهامشي، وفيها يبقى من هو الاضعف ايضا وهي المرأة. فيمكن القول ان مواجهة وضع المرأة في العمل الهامشي في لبنان ومحاولة معالجة هذا الوضع ومساعدة المرأة في هذا القطاع هما بمثابة وضع الاصبع على الجرح او حتى التوقف عند مفصل مهم من البنيان المجتمعي المهتز الذي يتوجب علينا دعمه ومساندته.

استمارة بحث حول عمل المرأة الهامشي(١)

الهدف من هذا التحقيق هو الاطلاع على وضع المرأة وعلى الاعمـــال الهامشية التي تقوم بها داخل المنزل او خارجه وعلى دوافع قيامها بهذه الاعمـــال وكيفية تنظيم اوقاتها ومعرفة الثغرات والصعوبات التي تواجهها في عملها الهامشـي لوضع الخطط الاقتصادية والاجتماعية والاستفادة اكثر من المشاريع الانمائيه التـــي تساهم في تحسين ظروف عمل النساء.

اسم المرأة _____

اسم المحققة _____

المنطقة (التي أجري فيها البحث) _____

---

(١) ترد هذه الاستمارة بصورتها الاصلية دون مراجعتها أو إدخال أيـــة تعديلات عليها.

معلومات عامة عن أسرة المرأة

(ممن تتألف الاسرة عدد افرادها ، الوضع الاجتماعي والثقافي لكافة الافراد)

الاسم	الجنس	صلة القرابة	الحالة الزوجية	سنة الولادة	النشاط اليومي	طبيعة العمل للعاملين	المستوى العلمي او مستوى الدراسة

١- القرابة
١- نفسها
٢- الزوج
٣- الاولاد
٤- الاب او الام
٥- الاخوة او الاخوات
٦- اشخاص آخرون
(اهل الزوج - عمة - خالة)
خدم

٢- الحالة الزوجية
١- اعزب
٢- متزوج
٣- مطلق
٤- ارمل
٥- غير ذلك

٣- النشاط اليومي
١- يعمل
٢- عاطل عن العمل
٣- ربة منزل
٤- متقاعد
٥- طالب
٦- طفل
٧- غير ذلك

٤- المستوى العلمي
يذكر المستوى
العلمي لغير
الطلاب ومستوى
الدراسة للطلاب

(٢) معلومات عامة عن المرأة المستجوبة (العاملة)

(أ) كيف يتوزع نشاطك اليومي؟

/ / عمل منزلي (غسيل - كوي - تنظيف - طبخ - رعاية الاولاد)

/ / عمل هامشي (تطريز - خياطة - حياكة - زراعة - تربية مواشي- خدمة منازل - تصفيف شعر - تربية اولاد ...)

/ / عمل منظم

(ب) عدد الساعات اليومية التي تقضينها

١- في العمل المنزلي _____

٢- في العمل الهامشي _____

(ج) من يتحمل مسؤولية إعالة الأسرة

/ / الأب / / الأب بمساعدة الاولاد

/ / الزوج / / الزوج بمساعدة الزوجة

/ / المرأة نفسها / / الزوجة والاولاد

غير ذلك حددي _____

(د) هل لدى الأسرة مدخول آخر غير العمل الذي يتعاطاه رب (ة) الأسرة او الزوج (ة) او الاولاد

/ / أملاك وعقارات / / اموال من الخارج

/ / منتوجات زراعية / / فائدة أسهم واموال مجمدة

/ / كلا

(هـ) كم يبلغ دخل الأسرة السنوي (تحسب جميع مصادر الدخل)

/ / أقل من ٢٠٠ الف

/ / ٢٠٠ - ٣٠٠ الف

/ / ٣٠٠ - ٤٠٠ الف

/ / ٤٠٠ - ٥٠٠ الف

/ / ٥٠٠ وما فوق

(٣) معلومات خاصة بعمل المرأة الهامشي (بالمشاكل والمصاعب التي تواجهها، بحاجاتها ورغباتها)

(أ) طبيعة العمل الهامشي (ذكر بالتحديد) _____

(ب)مكان العمل

/ / داخل المنزل

/ / خارج المنزل، اين بالتحديد _____

(ج) اذا كان خارج المنزل:

- المسافة التي تفصله عن المنزل _____
- وسيلة النقل _____
- مستقل / / لدى رب عمل / / في مؤسسة / /

(٤) تاريخ البدء بممارسة العمل

/ / اقل من سنة (عدد الاشهر) _____

/ / من سنة الى سنتين

/ / من سنتين الى ثلاث سنوات

/ / من ثلاث سنوات الى خمس سنوات

/ / من خمس سنوات الى عشر سنوات

/ / من عشر سنوات او اكثر

(٥) دوام العمل (عدد الساعات اليومية او الأسبوعية - عدد الأيام - الأسابيع - الأشهر - غير محدد)

/ / يومي عدد الساعات _____ / / شهري

/ / اسبوعي عدد الايام _____ / / موسمي

/ / غير محدد

(٦) ما هي الأسباب التي دفعتك للقيام بهذا العمل ؟

/ / الحا جة
/ / ملء الفراغ
/ / الرغبة
/ / غياب الزوج
/ / عدم التاهيل الكافي للقيام بعمل آخر
/ / غير ذلك (حددي) _____

(٧) ما هو موقف الزوج او الأهل من عملك؟

/ / تشجيع
/ / رفض
/ / لا تشجيع ولا رفض
/ / لا رأى

(٨) من كان وراء اختيارك لهذا النوع من العمل؟

/ / الزوج
/ / الأب
/ / اشخاص آخرون
/ / اعتبارات اجتماعية

(٩) ماذا كنت تفعلين قبل البدء بممارسة العمل الهامشي؟

---

(١٠) ما هي قيمة الدخل السنوي من هذا العمل

/ / اقل من ٥٠ الف ليرة
/ / من ٥٠ - ١٠٠ الف
/ / من ١٠٠ - ٢٠٠ الف
/ / من ٢٠٠ وما فوق

(١١) كيف تتقاضين بدل اتعابك

/ / يومي
/ / اسبوعي
/ / شهري
/ / على الوحدة
/ / عدد ساعات العمل
/ / مقطوع
/ / غير ذلك (حددي) _____

(١٢) هل يعتبر دخلك رئيسي بالنسبة للأسرة

/ / نعم
/ / كلا

(١٣) كيف توزعين الدخل

/ / تحتفظين به لنفسك
/ / تصرفينه على الأسرة
/ / على نفسك وعلى الأسرة
/ / غير ذلك (حددي) _____

(١٤) من يقوم بتصريف انتاجك

/ / تصرفينه بنفسك
/ / احد افراد الأسرة
/ / رب عمل
/ / وسيط
/ / غير ذلك (حددي) _____

(١٥) سوق التصريف

/ / محلي
/ / داخلي
/ / خارجي
/ / غير ذلك (حددي) _____

(١٦) هل تتلقين مساعدات لأتمام هذا العمل

/ / نعم / / كلا

(١٧) اذا نعم حددي نوع المساعدة

/ / تأهيلية / / مالية

/ / عينية / / غير ذلك

(١٨) من يؤمن المساعدة

/ / مؤسسة خاصة داخلية / / تنظيمات دولية

/ / تنظيمات حكومية / / غير ذلك (حددي) _____

(١٩) ما هي الصعوبات التي تواجهك في العمل

/ / صعوبة الترافق بين هذا العمل والعمل المنزلي / / عدم القدرة على شراء المواد الأولية

/ / ضيق الوقت المخصص للعمل / / عدم التأهيل الكافي

/ / رفض الزوج او الأهل / / لا ضمانات

/ / عدم توفر المواد الأولية / / عدم توفر سوق للتصريف

/ / غير ذلك (حددي) _____

(٢٠) هل تتمنين البقاء في هذا العمل ام تفضلين الانتقال الى عمل آخر

/ / البقاء في هذا العمل / / الانتقال الى عمل آخر

/ / حددي نوع العمل _____

(٢١) ما هي الشروط التي يجب توافرها برأيك للقيام بعملك بشكل تام او للمحافظة على الجودة في العمل

/ / تأمين المساعدات المالية
/ / القيام بدورات تأهيلية
/ / ايجاد التشريعات الاجتماعية التي تؤمن الحماية والضمانة
/ / توفير اسواق لتصريف الانتاج
/ / غير ذلك (حددي) _____

(٢٢) هل كان للحرب اللبنانية تأثيرا ما على ممارستك لعملك

/ / نعم / / كلا

(٢٣) اذا نعم اذكري بالتحديد كيف؟

_____
_____

(٢٤) كيف تواجهين الأزمة الاقتصادية الحالية؟

_____
_____

ملاحظات أخرى:

_____
_____
_____

المراجع

Abu Nasr, Julinda , Nabil F. Khoury, Henry T. Azzam. Women, Employment and Development in the Arab World. New York: Mouton, 19 .

Bose, Christine, Roselyn Fedderg and Natalie Sokoloff, eds. Hidden Aspects of Women's Work. West Port, CT: Praeger, 1984.

Boserup, Ester. Woman's Role in Economic Development. New York: St Martin's Press, 1974.

Clermont, Luisella Goldsehmi. Economic Evaluation of Unpaid Household Work: Africa, Asia, Latin America and Oceania. Geneva: International Labour Organization, 1986.

Dixon - Mveller, Ruth. Women's Work in Third World Agriculture. GENEVA: ILO, .

Dupre', M.T., R. Hussmanns and F. Mehran, The Concept and Boundery of Economic Activity for the Measurement of the Economically Active Population. Geneva: International Labour Organization, 1987.

Heyzer, Noeleen. Women, Subsistence and the Informal Sector: Towards a Framework of Analysis. Discussion Paper, no. 183. Sussex, England: Institute of Development Studies, University of Sussex, 1981

International Labour Organization. " Employment in the Informal Sector", Report of the Fourteenth International Conference of Labour Statisticians, Geneva, 28 October - 6 November 1987.

_____. Rural Development and Women in Africa. GENEVA: ILO, .

_____. Selected Standards and Policy Statements of Special Interest to Women Workers Adopted under the Auspices of the I.L.O. GENEVA: ILO, 1980.

_____. Unpaid Work in the Household. Geneva: ILO, .

_____. Women at Work, No 1, 1981.

_____. Women, Work and Demographic Issues, Report of the I.L.O /UNITAR Seminar, Tashkent, USSR, 11 - 19 Oct. 1983. GENEVA: ILO, 1984.

_____. "World Labour Report (2) : Labour Relations, International Labour Standards, Training, Conditions of Work, Women at Work. GENEVA: ILO, 1985.

International Research and Training Institute for the Advancement of Women (INSTRAW). "Statistics on the Economic Participation of Women and the Distribution of Income in Venezuala". Paper presented to INSTRAW, 1986.

ISIS Boston Women's Health Book Collective, Women in Development. Boston, Mass.: New Society Publishers.

Lynch, Patricia D. and Hoda Fahmy. Craftswomen in Kerdassa, Egypt: Household Production and Reproduction. Women, Work and Development series, no. 7. GENEVA: ILO, .

McDiarmid, Orville John. Unskilled Labour for Development: Its Economic Cost. World Bank Research Publication. Washington, D.C.: The World Bank, .

Mies, Maria assisted by Lalita K Krishna Kumari. Indian Women in Subsistence and Agricultural Labour. Women, Work and Development series, no. 12. GENEVA: ILO, .

Singh, Ram D. and Mathew S. Morey, "The Value of Women-at-Home and Contributions of Wives Household Service in Polygynous families: Evidence from an African LDC." Economic Development and Cultural Change, volume 35, number 4, July 1987, 743 - 766.

Strassman, W. Paul. "Home - based Enterprises in Cities of Developing Countries", Economic Development and Cultural Change, volume 36, number 1, Oct. 1987, 121 - 144.

United Nations. "World Survey on the Role of Women in Development: Report of the Secretary General." World Conference to Review and Appraise the Achievments of the United Nations Decade for Women: Equality, Development, Peace. Document no. A/CONF. 116/4. Nairobi, Kenya, 15 - 26 July 1985.

_____. Improving Concepts and Methods for Statistics and Indicators on the Situation of Women. Series F, No 33. New York: United Nations Publications, 1984.

_____. Improving Statistics and Indicators on Women Using Household Surveys, with Special Reference to Women's Income and the Informal Sector. Prepared by Helen Ware for INSTRAW and the United Nations Statistical Office. Series F, No. 48. New York: United Nations Publications, 1986.

_____. "Development of Statistics and Indicators on the Economic Situation of Women, an Alternative Approach". Prepared by Stein Ringen for INSTRAW and the UN Statistical Office, 1986.

_____. "Women in the Informal Sector in Latin America: Methodological Aspects". Prepared by Arturo Leon and Irma Arriagada for INSTRAW, UN Statistical Office and Economic Commission for Latin America and the Caribbean, (ECLAC), 1986.

_____. "Measuring and Valuing Women's Participation in the Informal Sector of the Economy". Prepared by Lourdes Urdaneta - Ferran for INSTRAW and the UN Statistical Office, 1986.

- الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، السكان أصحاب النشاط الاقتصادي: المفاهيم وطرق القياس (سلسلة الدراسات المنهجية (١)) بغداد، كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٧ (E/ESCWA/SDP/87/16).

- الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، المرأة والتنمية: دراسة عن أوضاع المرأة في جمهورية مصر العربية (دراسات عن المرأة العربية في التنمية (٥))، بغداد، د. ت .

- الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، موقع المرأة في خطط التنمية في اليمن الديمقراطية، (سلسلة دراسات عن المرأة العربية في التنمية (٥))، بغداد، د. ت .

- منظمة العمل العربية / مكتب العمل العربي، التشغيل في القطاع غير المنظم ومشاكل التشغيل الهامشي في الاقطار العربية، آذار/مارس ١٩٨٨.